

(٣٨) من تراث الكوثري

شروط الأئمة الخمسة

البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي النسوي (النسائي)
للحافظ أبي بكر محمد بن موسى الحارمي

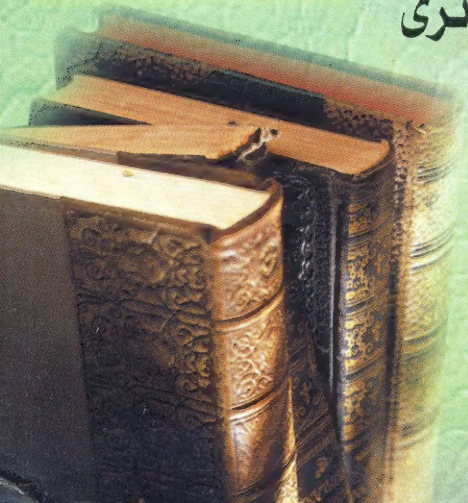
حققه وقدم له
محمد زاهد الكوثري

الناشر

المكتبة الأزهرية للتراث

٩ درب الأتراك - خلف الجامع الأزهر

٥١٢٠٨٤٧ ☎



(٣٨) من تراث الكوثري

شروط الأئمة الخمسة

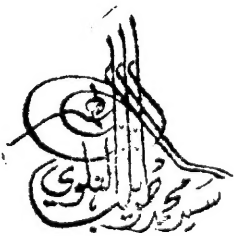
البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي النسوي (النسائي)

للمحافظ أبي بكر محمد بن موسى الحارمي

(- ٥١٢ هـ)

حققه وقدم له

محمد زاهد الكوثري



الناشر

المكتبة الأزهرية للتراث

٩ درب الأتراك - خلف الجامع الأزهر

٥١٢٠٨٤٧ هـ

رقم الإيداع ٤٦١٠/٢٠٠٥ م
الترقيم الدولي 977-315-080-1

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

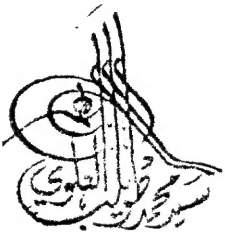
ترجمة الحافظ الحازمي^(١)

هو الإمام المتقن الحافظ البارع النسابة المبرز زين الدين أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان بن موسى بن عثمان بن حازم الهمداني الحازمي - نسبة إلى جده .
ولد سنة ثمان وأربعين وخمسمائة .

سمع بهمدان من أبي الوقت السجزي وشهددار بن شيرويه وأبي زُرعة طاهر بن محمد طاهر المقدسي والحافظ أبي العلاء الهمداني ومعمّر بن الفاخر .

وقدم بغداد فسمع من أبي الحسين عبد الحق بن يوسف وعبد الله بن عبد الصمد العطار . وبالموصل من الخطيب أبي الفضل الطوسي ، وبواسط من أبي طالب المحتسب . وبالبصرة من محمد بن طلحة المالكي . وبأصبهان من أبي الفتح عبد الله ابن أبي العباس الخرقى وأبي العباس أحمد بن أبي منصور أحمد الترك والحافظ أبي موسى المديني . وبالحرمين والشام والجزيرة ، وله إجازة من أبي سعد السمعاني وأبي طاهر السلفي وأبي عبد الله الرستمي .

(١) عن تذكرة الحفاظ للحافظ الذهبي وطبقات الشافعية للتاج ابن السبكي وشذرات الذهب لابن العماد ، وغيرها ملخصاً .



روى عنه: أبو عبد الله الديبثي وابن أبي جعفر والتقى علي ابن ماسويه المقرئ وأبو الحسن السعدي وغيرهم .

قال الديبثي : قدم بغداد وسكنها وتفقه بها في مذهب الشافعي وجالس العلماء وتميز وفهم وصار من أحفظ الناس للحديث وأسانيده ورجاله مع زهد وتعبد ورياضة وذكر . قال ابن النجار: كان ثقة حجة نبيلاً زاهداً عابداً ورعاً ملازماً للخلوة والتصنيف وبث العلم . أدركه أجله شاباً . سمعت محمد بن محمد بن غانم الحافظ يقول: كان شيخنا الحافظ أبو موسى المدني يفضل أبا بكر الحازمي على عبد الغنى المقدسي ويقول ما رأيت شاباً أحفظ منه .

وكان من الأئمة الحفاظ العالمين بفقهِ الحديث ومعانيه ورجاله . صنف في الحديث عدة مصنفات وأملى عدة مجالس . وكان كثير المحفوظ حللوا المذاكرة . يغلب عليه حفظ أحاديث الأحكام . أملى طرق الأحاديث التي في المذهب وأسندها ولم يتمه . وصنف :

كتاب الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار . فريد في بابهِ .

وكتاب عجالة المبتدئ في الأنساب .

وكتاب المؤلف والمختلف في أسماء البلدان .

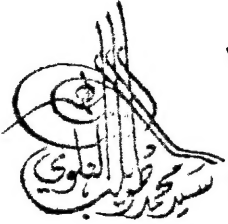
وكتاب تهذيب الإكمال للأمير ابن ماکولا وبيان أوهامه.

وكتاب الضعفاء والمجهولين.

وكتاب الفيصل فى مشتبه النسبة .

وكتاب شروط الأئمة الخمسة وهو الكتاب الذى بين يديك وغير ذلك.

وكان يحفظ الإكمال فى المؤلف والمختلف لابن ماکولا ومشتبه النسبة للأزدى . وكان آية فى الحفظ والذكاء . ينظر فى كلام المصنفين المشهود لهم بالبراعة والتبريز فى علومهم ويبدى لهم بحزمه أوهاماً لا تدفع، فهذا الأمير ابن ماکولا وهو من أقر له معاصروه ومن بعده بالإمامة والتقدم فى علم الرجال ومعرفة المؤلف والمختلف، وكتابه (مستمر الأوهام) فى الرد على الدارقطنى وعبد الغنى والأزدى والخطيب البغدادى فى ذلك، يشهد بمبلغ سعة علمه، وكل من أتى بعده عالة على كتابه الإكمال وبقية كتبه . ومع ذلك كله فقد أجاد الحازمى فى تبیین أوهامه . وفعل مثل ذلك مع الحاکم . والإصابة حليفة له فى انتقاداته، وهذا مما يستدل به على إتقانه وبراعته .



قال ابن النجار سمعت أبا القاسم المقرئ جارا يقول :

- وكان صالحاً: كان الحازمى فى رباط البديع وكان يدخل بيته فى كل ليلة يطالع ويكتب إلى الفجر فقال البديع لخدمته: لا تدفع

إليه الليلة نوراً للسراج فلعله يستريح الليلة ، فلما جن الليل
اعتذر إليه الخادم بانقطاع البزر فدخل بيته وصف قدميه ولم يزل
يصلّى ويتلو إلى أن طلع الفجر. وكان الشيخ خرج ليعلم خبره
فوجده في الصلاة اهـ .

ولو عاش الحازمى لملاً الدنيا علماً ولكنه توفي في
جمادى الأولى سنة أربع وثمانين وخمسمائة وهو ابن ست
وثلاثين سنة - تغمدّه الله برضوانه .



تراجم الأئمة الخمسة

الإمام البخارى

(أولهم) إمام الأئمة وشيخ حفاظ الأمة أبو عبد الله محمد ابن إسماعيل البخارى الفارسى رحمه الله. ولد ببخارى سنة أربع وتسعين ومائة. وارتحل لطلب الحديث وتنقل فى البلاد، وابتدأ فى تراجم أبواب الجامع الصحيح بالحرم الشريف، ولبث فى تصنيفه ست عشرة سنة بالبصرة وغيرها حتى أتمه ببخارى. ومات بخرتنك قرب سمرقند سنة ست وخمسين ومائتين.

وللحافظ الشمس بن طولون الدمشقى (بلغة القانع فى طرق الصحيح الجامع) يستوفى الكلام على أسانيد الرواية إليه، وكذا للسخاوى (عمدة القارئ والسامع فى ختم الصحيح الجامع).

الإمام مسلم

(وثانيهم) الإمام الكبير أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشبرى النيسابورى رحمه الله. ولد بنيسابور سنة أربع ومائتين وبها توفى سنة إحدى وستين ومائتين، جرد الصحاح ولم يتعرض للاستنباط ونحوه، وفاق البخارى فى جمع الطرق وحسن الترتيب.



ذكر الذهبي عن أبي عمرو حمدان: سألت ابن عقدة أيهما أحفظ البخارى أو مسلم؟ فقال: كان محمد عالماً ومسلم عالم فأعدت عليه مراراً فقال يتع لمحمد الغلط فى أهل الشام وذلك لأنه أخذ كتبهم ونظر فيها فربما ذكر الرجل بكنيته ويذكره فى موضع آخر باسمه يظنهما اثنين، وأما مسلم فقلما يوجد له غلط فى العلل لأنه كتب السانيد ولم يكتب المقاطيع ولا المراسيل اهـ. ومن شيوخه البخارى.

الإمام أبو داود

(وثالثهم) الإمام الفقيه أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني رحمه الله. ولد سنة اثنتين ومائتين ومات بالبصرة سنة خمس وسبعين ومائتين. قال الخطابي لم يصنف فى علم الحديث مثل سنن أبي داود وهو أحسن وضعاً وأكثر فقهاً من الصحيحين اهـ. حدث عنه الترمذى والنسائى وكتب عنه أحمد حديث العتيرة.

قال ابن كثير فى مختصر علوم الحديث: إن الروايات لسنن أبي داود كثيرة يوجد فى بعضها ما ليس فى الآخر اهـ. ومن أشهر رواة السنن عنه أبو سعيد بن الأعرابى وأبو على اللؤلؤى وأبو بكر بن داسه.

الإمام الترمذى

(ورابعهم) الإمام الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذى الضرير رحمه الله ولد سنة تسع ومائتين بترمذ وبها توفي سنة تسع وسبعين ومائتين، قال ابن الأثير: فى سنن الترمذى ما ليس فى غيرها من ذكر المذاهب ووجوه الاستدلال وتبيين أنواع الحديث من الصحيح والحسن والغريب اهـ. ومن شيوخه البخارى وأبو داود .

الإمام النسوى (النسائى)

(وخامسهم) الإمام الحافظ أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائى رحمه الله . ولد فى نسا من نيسابور سنة خمس عشرة ومائتين. قال الدارقطنى: خرج حاجاً فامتحن بدمشق وأدرك الشهادة فقال احملونى إلى مكة فحمل وتوفى بها. وهو مدفون بين الصفا والمروة. وكانت وفاته سنة ثلاث وثلاثمائة.

قال الذهبى: سئل بدمشق عن فضائل معاوية فقال ألا يرضى رأساً برأس حتى نفضل قال فما زالوا يدفعونه.. حتى أخرج من المسجد ثم حمل إلى مكة فتوفى بها. كذا فى هذه الرواية إلى «مكة» وصوابه «الرملة» اهـ .

والذى عدُّ من الأصول الخمسة هو المجتبى المعروف بسنن النسائى الصغير رواية ابن السنى. وأما رواية ابن حيويه



وابن الأحمر وابن قاسم فيقال لها النسائي الكبير. قال أبو جعفر ابن الزبير : ومما ينبغي التنبيه عليه أن روايات النسائي تختلف اختلافاً كثيراً حتى قال شيخنا أبو علي الغافقي لولا أن الإجازة تشتمل على جسيوعها لعسر اتصال السماع والقراءة. ومن قال قرأت أو سمعت كتاب النسائي ولم يبين الرواية التي سمع أو قرأ فقد تجوز في الذي ذكره تجوزاً قادحاً في الرواية اهـ . ومن شيوخه أبو داود والترمذي . ويروى عن الذهبي أنه كان يفضلّه على مسلم في الحفظ. ذكر الذهبي أن النسائي قال : دخلت دمشق والمنحرف عن علي بها كثير فصنفت كتاب الخصائص رجوت أن يهديهم الله اهـ .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة شروط الأئمة الخمسة

قال الشيخ الحافظ زين الدين أبو عبد الله ^(١) محمد بن موسى الحازمي الهمداني رحمه الله من لفظه : الحمد لله الذي اختار لنا الإسلام ديناً وآزره وأظهره على الدين كله، وآثره وجعله حصيناً ومنهاجاً مبيناً لا يدرس مناره ولا تطمس آثاره. وصلى الله على محمد النبي المبعوث من أظهر المراتب والمختار من أظهر المناسب وعلى آله وصحبه ذوى السوابق والمناقب .

أما بعد

فقد سألتني - وفقك الله لاكتساب الخيرات وجنبي وإياك موارد الهلكات - أن أذكر لك شروط الأئمة الخمسة ^(٢) في

(١) هكذا في الأصل ، وفي الذهبي وغيره «أبو بكر» وهو المشهور .

(٢) أول من ألفت في شروط الأئمة - فيما نعلم - هو الحافظ أبو عبد الله محمد ابن إسحاق بن منده المتوفى سنة خمس وتسعين وثلاثمائة. وقد ألفت جزءاً سماه (شروط الأئمة في القراء والسماع والمناولة والإجازة) ثم الحافظ محمد ابن طاهر المقدسي المتوفى سنة سبع وخمسمائة وألف جزءاً سماه (شروط الأئمة الستة) وهما موضع أخذ ورد. ثم أتى الحافظ البارح الحازمي فألف هذا الجزء وأجاد وهو جم العلم جليل الفوائد على صغر حجمه يفتح للمطلعين عليه أبواب السبر والفحص وينبئهم على نكت قلما ينبئها إليها .



كتبهم المعتمد على نقلهم وحكمهم : أبى عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن الأحنف بن بردزبه الجعفى مولاهم البخارى . وأبى الحسين مسلم بن الحجاج القشيرى النيسابورى . وأبى داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشر ابن شداد بن عمرو بن عمران الأزدي السجستانى . وأبى عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَةَ الترمذى . وأبى عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسوى رحمهم الله عز وجل^(١) وما قصدوه وغرض كل

= قال أبو الفضل بن طاهر المقدسى فى جزء شروط الأئمة المذكور : اعلم أن البخارى ومسلماً ومن ذكرنا بعدهم لم ينقل عن واحد منهم أنه قال : شرطت أن أخرج فى كتابى مما يكون على الشرط الفلانى ، وإنما يعرف ذلك من سبر كتبهم فيعلم بذلك شرط كل رجل منهم اهـ . يعنى غير ما هو معروف من الخلاف بين الشيخين فى الاكتفاء بثبوت المعاصرة بين الراوى وشيخه بعد كونهما ثقتين كما هو عند مسلم أو اشتراط ثبوت اللقى بينهما مع ذلك كما هو عند البخارى . وقال النووى ليس للشيخين شرط فى كتابتهما ولا فى غيرهما اهـ .

(١) جرى المصنف فى ذكرهم على ترتيب وفياتهم ، وهم أصحاب الأصول الخمسة المعروفة بين المحدثين ، ولم يجعل بينها الموطأ لاندماج أحاديثه فيها إلا ما قل ولا سنن ابن ماجه لتأخر مرتبتها عنها ، حتى قالوا إن كل من انفرد ابن ماجه بالرواية عنه فهو ضعيف . وإن كان بين زوائد ابن ماجه من الأحاديث صحاح . وعد رزين بن معاوية العبدري فى (جامع الصحاح) الأصول ستة مع الموطأ وتابعه ابن الأثير فى (جامع الأصول) وابن طاهر جعل الأصول أيضاً ستة إلا أنه ذكر ابن ماجه سادس ستة وترك الموطأ لما سبق وتابعه عبد الغنى المقدسى فى الكمال وأصحاب كتب الأطراف والمتأخرون . ولا كلام فى تفضيل أحاديث الصحيحين على أحاديث من بعدها باعتبار الصحة من حيث الجملة وإن كان يرجح فيما سراما ما يفضل على ما فيهما حيث تتوفر أسباب الترجيح ، ومنهم من جعلهما فى مرتبة . والجمهور على تفضيل أحاديث =

واحد منهم فى تأسيس قاعدته وتمهيد مرامه. وذكرت أن بعض الناس يزعم أن شرط الشيخين أبى عبد الله الجعفى وأبى الحسين التشيرى أن لا يُخرَجَا إلا حديثاً سمعاه من شيخين عدلين وكل واحد منهما رواه أيضاً عن عدلين كذلك إلى أن يتصل الحديث

- البخارى المسندة على أحاديث مسلم جملة، وإن كان يفضل مسلم على البخارى فى حسن السياق وجودة الترتيب والقصر على الأحاديث المسندة، قال الذهبي فى تذكرة الحفاظ عند ترجمة الحافظ أبى الوليد حسار بن محمد النيسابورى: قال إمامكم سمعت أبى الوليد يقول قال أبى أى كتاب تجمع قلت أخرج على كتاب البخارى قال عليك بكتاب مسلم فإنه أكثر بركة فإن البخارى كان ينسب إلى اللفظ قال ابن الذهبى ومسلم أيضاً منسوب إلى اللفظ والمسألة مشكلة اهـ. يشير إلى ما وقع بين البخارى وشيخه محمد بن يحيى الذهلى حين قدم البخارى نيسابور وسأله عن اللفظ فقال القرآن كلام الله غير مخلوق وأعمالنا مخلوقة قال أبو حامد الشرقى سمعت الذهلى يقول القرآن كلام الله غير مخلوق ومن زعم «لنظى بالقرآن مخلوق» فهو مستدع لا يجلس إلينا ولا نكلم من يذهب بعد هذا إلى محمد بن إسماعيل. فانقطع الناس عن البخارى إلا مسلم بن الحجاج وأحمد بن سلمة. وبعث مسلم إلى الذهلى جميع ما كان كتب عنه على ظهر جمال وقال الذهلى: لا يساكننى محمد بن إسماعيل فى البلد فخشى البخارى على نفسه وسافر منها. ومسلم لم يخرج بعد ذلك لا عن الذهلى ولا عن البخارى، وأما البخارى فأخرج حديث الذهلى فى صحيحه مع ما جرى بينهما إلا أنه كان يقرّ حدثنا محمد أو حدثنا محمد بن خالد ينسبه إلى جده أخذاً بعليه ودفعاً لما يتوهم من أن شيخه سحق فى طعنه لو صرح باسمه ولا إشكال فى المسألة لأن الحق كان بجانب الشيخين فى مسألة اللفظ وإن تعصبوا عليهما. ومن أشرف على سير المسألة بعد محنة الإمام أحمد يرى مبلغ ما اعترى الرواة من التشدد فى مسائل يكون الخلاف فيها لفظياً. وعلى تقدير عده حقيقياً يكون المغمز فى جانبهم حتماً فى نظر البرهان الصحيح فليتهم لم يتدخلوا فيما لا يعنيههم واشتغلوا بما يحسنونه من الرواية ولو فعلوا ذلك لما امتلأت بطون غالب كتب الجرح بجروح لا طائل تحتها قتلهم =



على هذا القانون برسول الله ﷺ (١) ولم يخرج حديثاً لم يعرف إلا من جهة واحدة أو لم يروه إلا راو واحد وإن كان ثقة .

= فلان من الواقعة الملعونة أو من اللفظية الضالة أو كان ينفي الحد عن الله فنفيه أو لا يستثنى في الإيمان فمرجى ضال أو جهمى في غير مسألة الجبر والخلود ونحوهما، أو كان لا يقول الإيمان قول وعمل فتركاه أو ينسب إلى الفلسفة أو الزندقة لمجرد النظر في الكلام أو ينظر في الرأي ونحو ذلك مما لبسطه موضع آخر . ومن أخطر العلوم علم الجرح والتعديل . وفي كثير من الكتب المؤلفة في ذلك غلو وإسراف بالغ . ويظهر منشأ هذا الغلو مما ذكره ابن قتيبة في «الاختلاف في اللفظ» ص ٦٢ ولا يخلو كتاب ألف بعد محنة الإمام أحمد في الرجال من التباعد عن الصواب كما لا يخفى على أهل البصيرة الذين درسوا تلك الكتب بإمعان . قال الراسخون في (الفصل بين الراوى والواعى) وليس للراوى المجرد أن يتعرض لما لا يكمل له فإن تركه ما لا يعنيه أولى به وأعذر له وكذلك كل ذى علم . فكان حرب بن إسماعيل السيرجاني (يعنى الكرمانى صاحب المسائل عن إسحاق وأحمد) قد اكتفى بالسماع وأغفل الاستبصار فعمل رسالة سماها (السنة والجماعة) تعجرف فيها، واعترض عليها بعض الكتبة من أبناء حراسان ممن يتعاطى الكلام ويذكر بالرياسة فيه والتقدم فصنف فى ثلب رواية الحديث كتاباً يانقظ فيه كلام يحيى بن معين وابن المدينى ومن كتاب التدليس للكرائسى وتاريخ ابن أبى خيثمة والبخارى ما شنع به على جماعة من شيوخ العلم خلط الغث بالسمين والموثوق بالظنين . . ولو كان حرب مؤيداً مع الرواية بالفهم لأسسك من عنائه ودرأ ما يخرج من لسانه ولكنه ترك أولاهما فأمكن القارة من رامها ونسأل الله أن ينفعنا بالعلم ولا يجعلنا من حملة أسفاره والأشتياء به إنه واسع لطيف قريب مجيب اهـ . . آمين .

(١) وما ثبت بهذه الطريقة من الحديث يسميه أهل المصطلح (العزیز) لقلته وجوده أو لثبوته كحديث (لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده) أخرجه الشيخان من حديث أنس وأبى هريرة ورواه عن أنس قتادة وعبد العزيز بن صهيب ورواه عن قتادة شعبة وسعيد ورواه عن عبد العزيز إسماعيل بن عتبة وعبد الوارث ورواه عن كل جماعة، وذهب ابن غلبه إبراهيم ابن إسماعيل وجماعة من النظار كأبى على الجبائى ومن تابعه من متأخرى =

فاعلم وفتك الله تعالى أن هذا قول من يستطرف أطراف الآثار ولم يلج تيار الأخبار. وجهل مخارج الحديث ولم يعثر على مذاهب أهل التحديث. ومن عرف مذاهب الفقهاء في انقسام الأخبار إلى المتواتر والآحاد ووقف على اصطلاح العلماء في كينية مخرج الإسناد لم يذهب إلى هذا المذهب وسهل عليه المطلب. ولعمري هذا قول قد قيل ودعوى قد تقدمت حتى ذكره بعض أئمة الحديث في مدخل الكتابين. أنبأنا أبو محمد عبد الخالق بن عبد الوهاب بن محمد المالكي. أنبأنا

= المعتزلة إلى أن هذا شرط للصحيح استدلالاً بما روى ابن شهاب الزهري عن قبيصة بن ذؤيب أن الجدة جاءت إلى أبي بكر تلتبس أن تورث فقال ما أجد لك في كتاب الله شيئاً وما علمت أن رسول الله ﷺ ذكر لك شيئاً ثم سأل الناس فقام المغيرة فقال سمعت رسول الله ﷺ يعطيها السدس فقال له هل معك أحد؟ فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك فأنفذه لها أبو بكر رحمته، وبما رواه أبو نضرة عن أبي سعيد أن أبا موسى سلم على عمر من وراء الباب ثلاث مرات فلم يؤذن له فرجع فأرسل عمر في أثره فقال لم رجعت؟ قال سمعت رسول الله ﷺ يقول (إذا سلم أحدكم ثلاثاً فلم يُجب فليرجع) قال لتأتيني على ذلك بيينة أو لأفعلن بك فجاءنا أبو موسى منتقياً لونه ونحن جلوس فقلنا ما شأنك؟ فأخبرنا وقال فهل سمع أحد منكم فقلنا نعم كلنا سمعناه فأرسلوا معه رجلاً منهم حتى أتى عمر فأخبره. وقياساً للرواية على الشهادة. وإليه يومئ من جعل الفرد منكراً وشاذاً مطلقاً من المحدثين كالبخاري وغيره. وأدلة الجمهور في رد تمسكهم مستوفاة في أصول الفقه. وأما عدم كون الصحيحين على هذه الشريطة ثابتاً قطعاً بحجج أقامها المصنف وستأتي. وإن توهم خلاف ذلك جماعة كالحاكم والبيهقي وأبي بكر بن العربي وابن الأثير. وأبو بكر بن العربي بعد أن وافقهم في أن ذلك شرط البخاري رد لزوم اشتراط ذلك في شرحه على الموطأ.



زاهر بن أبي عبد الرحمن المستملى. أنبأنا أحمد بن الحسين الخسروجردي، أنبأنا الحاكم أبو عبد الله النيسابوري قال: والصحيح من الحديث ينقسم على عشرة أقسام خمسة منها متفق عليها. وخمسة مختلف فيها :

أقسام الحديث الصحيح التي وضعها الحاكم. ولم يصب فيها :

فالقسم الأول من المتفق عليها : اختيار البخاري ومسلم وهو الدرجة الأولى من الصحيح. ومثاله الحديث الذي يرويه الصحابي المشهور بالرواية عن الرسول ﷺ وله راويان ثقتان. ثم يرويه عنه التابعي المشهور بالرواية عن الصحابة وله راويان ثقتان. ثم يرويه عنه من أتباع التابعين الحافظ المقتن المشهور. وله رواية ثقات من الطبقة الرابعة. ثم يكون شيخ البخاري ومسلم حافظاً مقتناً مشهوراً بالعدالة في روايته، فهذه الدرجة الأولى من الصحيح^(١). والأحاديث المروية بهذه الشريطة لا يبلغ عددها عشرة آلاف حديث .

(١) قال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي في كتابه (شروط الأئمة الستة) إن الشيخين لم يشترطا هذا الشرط ولا نقل عن واحد منهما أنه قال ذلك والحاكم قدر هذا التقدير وشرط لهما هذا الشرط على ما ظن ولعمري أنه لشرط حسن لو كان موجودا في كتابيهما إلا أنا وجدنا هذه القاعدة التي أسسها الحاكم منتقضة في الكتابين جميعاً وهذا ما أصاب ابن طاهر في هذا التعقب وإن لم يصب هو أيضاً فيما قدره شرطا لهما قال الحافظ زين الدين العراقي في شرح ألفيته في علوم الحديث عند ذكر مراتب الصحيح: قل محمد بن طاهر في كتابه في شروط الأئمة شرط البخاري ومسلم أن يخرج الحديث =

والقسم الثاني من الصحيح المتفق عليها : الحديث الصحيح بنقل العدل عن العدل رواه الثقات الحفاظ إلى الصحابي وليس لهذا

= المجتمع على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور وليس ما قاله بجيد لأن النسائي ضعف جماعة أخرج لهم الشيخان أو أحدهما اهـ. قال البدر العيني: في الصحيح جماعة جرحهم بعض المتقدمين وهو محمول على أنه لم يثبت جرحهم بشرطه فإن الجرح لا يثبت إلا مفسراً مبين السبب عند الجمهور ومثل ذلك ابن الصلاح بعكرمة وإسماعيل بن أبي أويس وعاصم بن علي وعمرو بن مرزوق وغيرهم قال واحتج مسلم بسويد بن سعيد وجماعة اشتهر الطعن فيهم قال: وذلك دال على أنهم ذهبوا إلى أن الجرح لا يقبل إلا إذا فسر سببه قلت: قد فسر الجرح في هؤلاء ، وذكر الجروح فيهم ثم قال وقد طعن الدارقطني في كتابه المسمى بالاستدراكات والتتبع على البخاري ومسلم في مائتي حديث فيهما ، ولأبي مسعود الدمشقي (صاحب الأطراف) استدراك عليهما وكذا لأبي علي الغساني في تقييده اهـ. وتعب شراح الكتابين في الإجابة عما أورد هؤلاء ووفوا حق البحث والتمحيص جزأهم الله عن العلم خيراً .

ولا يخفى أن الحاكم إنما جعلهما في أعلى مراتب الصحة على حد سواء باعتبارهما أنهما على هذه الشريطة وليس الأمر كذلك، وابن الصلاح ومن تابعه من المتأخرين أخذوا من ذلك أن ما اتفق على إخرجه الشيخان فهو في أعلى مراتب الصحة ثم ما انفرد به البخاري ثم ما انفرد به مسلم. وهكذا من غير نظر إلى الشرط الذي اشترط لهما الحاكم. قال الإمام كمال الدين بن إمام هذا تحكم لا يجوز التقليد فيه إذ الأصحية ليست إلا لاشتمال رواتهما على الشروط التي اعتبرها فإن فرض وجود تلك الشروط في رواية حديث في غير الكتابين ألا يكون الحكم بأصحية ما في الكتابين عين التحكم اهـ. وهو كلام متين تابعه عليه المحققون من بعده وسأنتي ببقية كلامه في موضع آخر. ولا يهولك امتعاض بعض أصحاب الكناشات من أهل عصرنا من هذا الكلام دون تمحيص للبحث، وستجد في هذا الكتاب ما يشفي غلتك من غير إجهاد. قال الزين العراقي في شرح النسيته «وحيث قال أهل الحديث هذا حديث صحيح فمرادهم فيما ظهر لنا عملاً بظاهر الإسناد لا أنه منقطع بصحته في =



الصحابي إلا راو واحد. ومثاله حديث عروة بن مضر بن الطائي أنه قال: (أتيت النبي ﷺ وهو بالمزدلفة) الحديث. وهذا الحديث من أصول الشريعة مقبول متداول بين فقهاء الفريقين ورواته كلهم ثقات. ولم يخرج به البخاري ولا مسلم في الصحيحين إذ ليس له راو عن عروة بن مضر بن غير الشعبي.

نفس الأمر لجواز الخطأ والنسيان على الثقة هذا هو الصحيح الذي عليه أكثر أهل العلم خلافاً قال إن خير الواحد يوجب العلم كحسين انكرايسى وغيره وحكاه ابن الصباغ في العدة عن قوم من أصحاب الحديث. قال القاضي أبو بكر الباقلاني إنه قول من لا يحصل علم الباب انتهى. نعم إن أخرجه الشيخان أو أحدهما فاخيار ابن الصلاح القطع بصحته وخالفه المحققون. وكذا قولهم هذا حديث ضعيف فمرادهم لم يظهر لنا فيه شروط الصحة لا أنه كذب في نفس الأمر لجواز صدق الكذاب وإصابة من هو كثير الخطأ اهـ. وكلام ابن الصلاح على ضعفه إنما هو فيما لم ينتقده أحد من الحفاظ مما في الكتابين وفيما لم يقع التجاذب بين مدلوليه مما جاء في الكتابين موصولاً. وأما الأحاديث المتظوعة في صحيح مسلم والأحاديث المعلقة وسوقوفة في صحيح البخاري فليست بمرادة هنا. وينظر كلام ابن الصلاح إلى سد باب التصحيح والتضعيف لأهل الأعصار المتأخرة. قال ابن الصلاح تعذر في هذه الأعصار الاستقلال بإدراك الصحيح بمجرد الأسانيد لأنه ما من إسناد إلا وفيه من اعتمد على كتابه عارياً عن الإتيان فإذا وجدنا فيما يروى من أجزاء الحديث وغيرها حديثاً صحيح الإسناد ولم نجده في أحد الصحيحين ولا في شيء من مصنفات أئمة الحديث المعتمد عليهم فلا تتجاسر على جزم الحكم بصحته اهـ. لكن استمر بعده أفراد من حفاظ الحديث على التصحيح والتضعيف في أحاديث على خلاف ما ذكره النقاد المتقدمون في تلك الأحاديث فتذرع بذلك أناس ليسوا في العبر ولا في التنبيه إلى الكلام في مراتب الأحاديث كلها من جديد وهذا تخط معيب فمن الواجب على أهل العلم في كل عصر قمع أمثال هؤلاء بمقامع من الحجج. وأنى لمن تأخر =

وشواهد هذا كثيرة في الصحابة كعمير بن قتادة الليثي ليس له راو غير ابنه عبيد. وأسامة بن شريك وقطبة بن مالك على اشتھارهما في الصحابة ليس لهما راو غير زياد بن علاقة وهو من كبار التابعين. ومرداس بن مالك الأسلمي. والمستورد بن شداد الفهري وديكين المزني كلهم من الصحابة وليس لهم راو غير قيس بن أبي حازم، والشواهد لما ذكرناه كثيرة. ولم يخرج البخاري ومسلم هذا النوع من الصحيح.

والقسم الثالث من الصحيح المتفق عليها : أخبار جماعة من التابعين عن الصحابة - والتابعون ثقات - إلا أنه ليس لكل واحد منهم إلا الراوي الواحد وذكر له مثلاً .

والقسم الرابع من الصحيح المتفق عليها : هذه الأحاديث الأفراد والنرائب التي يرويها الثقات العدول تفرد بها ثقة من الثقات ليس لها طرق مخرجة في الكتب، وذكر له مثلاً .

بمئات من السنين عن أهل القرون الفاضلة أن يستدرك عليهم ! وغاية ما يمكن للمجتهد في الحديث في القرون الأخيرة معرفة مراتب الحديث كمعرفتهم بها لا أن يصحح ما ضعفه أو يضعف ما صححوه أو يثبت ما لم يثبتوه. وليست الطرق في كتب لم يتحملها أهل العلم بشرطه في عهد المتقدمين مما يجعل للحديث مرتبة فوق ماله في نقد المتقدمين. وقد جنت الصحف ورفعت الأقلام في تصحيح ما صح في القرون الأولى من عهد التدوين وإلا لكانت الأمة ضلت عن سواء السبيل. وليست للحديث نوازل لا تنتهي إلى انتهاء حياة البشر في الدنيا حتى يكون شأن المجتهد فيه كشأن المجتهد في الفقه بل قصارى ما يعمنه المحدث حفظ المروى ومعرفة وصفه كمعرفة الأقدمين بدون ابتداع رأي - فلا تغفل .



والقسم الخامس من الصحيح : أحاديث جماعة من الأئمة عن آبائهم عن أجدادهم. ولم تتوافر الرواية عن آبائهم عن أجدادهم بها إلا عنهم .

قال : وهذه الأقسام الخمسة مخرجة في كتب الأئمة محتج بها ولم يخرج في الصحيحين منها حديث لما بينا في كل قسم منها . هذا آخر كلام الحاكم ^(١) ولم يصب في قسم من هذه الأقسام ، وسنبين أوهامه فيما بعد وربما لو روجع وطولب بالدليل وكلف البحث والسبر عن مخارج الأحاديث المخرجة في الكتابين بالاستقراء وتتبع الطرق وجمع التراجم والمشايخ وتأليف الأبواب لاستوعر السبيل ولم يتضح له فيه دليل إلا في قدر من ذلك قليل ، وآفة العلوم التقليد . وبيان ذلك إما إشار الدعة وترك الدأب . وإما حسن الظن بالمتقدم . ولعمري إن هذا القسم الثاني لحسن غير أن الاسترواح إلى هذا غير ممكن لأنه يفضى إلى سد باب الاجتهاد والبحث عن مخارج الحديث وأحوال

(١) في كتابه المدخل إلى الإكليل . والخمسة المختلف فيها كما ذكره الحاكم . الرسائل . وأحاديث المدلسين إذا لم يذكرها سماعهم ، وما أسنده ثقة وأرسله جماعة من الثقات . وروايات الثقات غير الحفاظ العارفين ، وروايات المبتدعة إذا كانوا صادقين . وأهمل ذكر خبر المجهول والخلاف فيه مشهور . وهذه الأقسام التي عدها مختلناً فيها موجودة كلها في الصحيحين فضلاً عن كتب السنن وإن سعى الشراح في الإجابة عنها - راجع اختلاف رواة الصحيح للجمال بن عبد الهادي - فلم يصب الحاكم في قسم من تلك الأقسام العشرة . والمآخذ في (المدخل) و(علوم الحديث) له في غاية الكثرة فيجب التنبيه إليها .

الرجال. وهذا الحاكم أبو أحمد الحافظ النيسابوري وهو أحد أركان الحديث وممن أخرج التواريخ الكثيرة. وكتابه المؤلف في الأسماء والكنى يشهد له بتبحره في علم الصنعة. وقد ذكر في بعض تراجمه حارثة بن مالك الأنصاري في الصحابة مقلداً لآخر تقدمه. ثم جاء بعده جماعة من المؤلفين في الحديث والتواريخ والمعارف ممن كان ينسب إلى التحقيق والتدقيق نحو أبي عمر بن عبد البر القرطبي والأثير أبي نصر بن ماكولا في كتابه الإكمال وغيرهما قلدوا المتقدم وركبوا في ذلك المجرة^(١). وأثبتوه في كتبهم على ما رسمه المتقدم. ولو عدل واحد من هؤلاء الأستاذين إلى كتب السير وتواريخ المحدثين لبرح الخفاء وانكشف الغطاء. وبأن أن حارثة بن مالك الأنصاري لم يكن من الصحابة ولا من أنصار رسول الله ﷺ ولا من الموجودين في زمنه أو بعده وإنما هو في نسب الأنصار وهو عبد حارثة بن مالك بن غضب بن جشم جاهلي قديم من ولده بنو زريق بن عامر بن زريق بن عبد حارثة بن مالك بطن وبنو بياضة بن عامر بن زريق بطن إليهما ينسب الزرقيون والبياضيون في الأنصار جماعة منهم صحبوا النبي ﷺ ولهم رواية وشهدوا معه بدرًا. وفيهم من بينه وبين عبد حارثة الذي سموه حارثة وجعلوا له صحبة تسعة آباء وأقل من ذلك.

(١) يعني حاولوا المحال كمن يريد ركوب المجرة وهي منطقة في السماء قوامها نجوم كثيرة لا يميزها البصر فيراها كتبتعة بيضاء.

والعجب من الحاكم ومن أبي عمر أنهما أحالا بذلك على الواقدي. وإنما قال الواقدي^(١) في تسمية البدرين : ومن بنى زريق بن عامر بن عبد حارثة. وغيره يقول زريق بن عامر بن زريق بن عبد حارثة، وغيره يقول زريق بن عامر بن زريق بن عبد حارثة بن مالك بن غضب بن جشم ثم من بنى مخلد بن عامر قيس بن محصن وسمى جماعة .

توثيق الواقدي :

فلعل الحاكم ظن أن الواقدي انتهى بنسبه لزريق إلى عبد ثم ابتداء. قال حارثة مرفوعاً وأن حارثة هو المراد بالصحبة. وإنما هو عبد حارثة مضافاً وهو اسم لشخص واحد كما بيناه وأن أبا عمر بن عبد البر والأمير قلداً أبا أحمد. وقد أشبعت الكلام في هذا الاسم في (تهذيب الإكمال وأوهام الأمير).

الثناء على الإمام أحمد في تركه التقليد حيث ذكر ابن المديني في تفضيل الإمام مالك على سفيان :

وقد أحسن أحمد بن حنبل رحمه الله في ترك التقليد والبحث على البحث حيث ذكر علي بن المديني في أصحاب

(١) في أنسابه وهو محمد بن عمر بن واقد الأسلمي الواقدي المدني القاضي نزيل بغداد. قال ابن حجر متروك مع سعة علمه مات سنة سبع ومائتين هـ . وذكر الحافظ ابن سيد الناس في (عيون الأثر) توثيقه عن جساعة وكذا الدر العيني في شرح البخاري ويثني عليه الحافظ أبو بكر بن العربي في أحكامه ، وله في الإيثار حكاية اتسل بالمأمون بسببها ، لعل الرواة كانوا ينتمون عليه صلته بالمأمون مع تشدده على الرواة.

الزهرى وكان أحمد يقدم مالكا^(١) وابن المدينى يقدم سفيان. أخبرنا أبو منصور محمد بن أحمد بن الفرج الوكيل. أنبأنا عبد القادر بن محمد. أنبأنا عمر بن أحمد بن إبراهيم، أنبأنا عبد العزيز بن جعفر. أنبأنا أحمد بن محمد بن هارون. أنبأنا عبد الله ابن أحمد بن محمد قال: سمعت أبى يقول: كنت أنا وعلى بن المدينى فذكرنا أثبت من روى عن الزهرى فقال على: سفيان

(١) فى انضبط ومعرفة الرجال حتى قال كثير من المحدثين إن مالكا إذا روى عن مجتهد تزول عنه الجهالة وبعد ثقة، وفى زوائد ابن هانئ: ما روى مالك عن أحد إلا وهو ثقة كل من روى مالك عنه فهو ثقة. وقال الميمونى سمعت أحمد غير مرة يقول كان مالك من أثبت الناس ولا تبال أن تسأل عن رجل روى عنه مالك ولا سيما مدنى. قال القاضى إسماعيل من كبار المالكية: إنما يعتبر بمالك فى أهل بلده وأما الغرباء فليس يحتج به فيهم كما بسطه ابن رجب فى شرح علل الترمذى. ولا كلام أن مالكا من أثبت الناس برجال المدينة وأعرفهم بهم حتى كان يقول ما من أهل المدينة أحد إلا أعرفه. وهاتنا نبذة لا بأس فى إيرادها وهى ما يرويه الخطيب البغدادى فى تاريخه بسنده إلى مجاشع أنه قال كنت بالمدينة عند مالك وهو يفتى الناس فدخل عليه محمد بن الحسن صاحب أبى حنيفة وهو حدث فقال ما تقول فى جنب لا يجد الماء إلا فى المسجد؟ فقال مالك لا يدخل الجنب المسجد. قال فكيف يصنع وقد حضرت الصلاة وهو يرى الماء قال فجعل مالك يكرر لا يدخل الجنب المسجد فلما أكثر عليه قال له مالك فما تقول أنت فى هذا؟ قال يتيمم ويدخل فبأخذ الماء من المسجد فيخرج فيغتسل. قال من أين أنت؟ قال من أهل هذه - وأشار إلى الأرض - فقال (ما من أهل المدينة أحد إلا أعرفه) فقال ما أكثر من لا تعرف ثم نهض، قالوا لمالك هذا محمد بن الحسن صاحب أبى حنيفة فقال: محمد بن الحسن كيف يكذب وقد ذكر أنه من أهل المدينة. قالوا إنما قال من أهل هذه وأشار إلى الأرض قال هذا أشد على من ذاك أه. ولا شك أن هذا قبل أن تلقى الإمام محمد الموطأ عن الإمام مالك.

ابن عيينة، فقلت أنا : مالك بن أنس ، وابن عيينة يخطيء في نحو عشرين حديثاً عن الزهري في حديث كذا وحديث كذا فذكرت منها ثمانية عشر حديثاً ، وقلت هات ما أخطأ فيه مالك فجاء بحديثين أو ثلاثة ^(١) . قال : فنظرت فيما أخطأ فيه سفيان ابن عيينة فإذا هي أكثر من عشرين حديثاً. ألا ترى أن ابن المديني ومحلّه من هذا الشأن ما قد عُرف لما لم يمعن النظر في البحث عن حديث إمام دار الهجرة حكم بغير ما تقتضيه النصفة حتى ذكره أحمد ، وكان السبب فيه أن ابن المديني فاته مالك ومتع بسفيان. وكان ربما يعتقد في حديث مالك عن الزهري أنه عرض وحديث سفيان تحديث حدثه به الزهري ، وإن كان الأمر على خلاف ذلك. وأحمد لم يكتف بذلك حتى سبر حديثهما ثم لأحدهما على الآخر .



(١) فيظهر أن المصنف لم يطلع على الجزء الذي ألفه الدارقطني فيما خولف فيه مالك من الأحاديث في الموطأ وغيره وفيه أكثر من عشرين حديثاً ، وهو من محفوظات الظاهرية بدمشق .

باب

فى إبطال قول من زعم أن شرط البخارى

إخراج الحديث عن عدلين وهلم جرا إلى أن يتصل الخبر بالنبي ﷺ

قد تقدم منا القول بأن هذا حكم من لم يمعن الغوص فى خبايا الصحيح ولو استقرأ الكتاب حق استقرائه لوجد جملة من الكتاب ناقضة عليه دعواه. وأما قول الحاكم فى القسم الأول: إن اختيار البخارى ومسلم إخراج الحديث عن عدلين إلى النبى ﷺ^(١). فهذا غير صحيح طرداً وعكساً، بل لو عكس القضية وحكم كان أسلم له، وقد صرح بنحو ما قلت من هو أمكن منه فى الحديث وهو أبو حاتم محمد بن حبان البستى.

(١) وإن تبعه على ذلك البيهقى فقال فى كتاب الزكاة من سننه عند ذكر حديث بهز عن أبيه عن جده (ومن كتمها فإننا أخذوها وشرط ماله)... الحديث. ما نصه: فأما البخارى ومسلم فإنهما لم يخرجاه جرياً على عادتهما فى أن الصحابى أو التابعى إذا لم يكن له إلا راو واحد لم يخرجاه حديثه فى الصحيحين اهـ. ووافقه أيضاً الحافظ أبو بكر بن العربى فى دعوى تحقق هذا الشرط فى البخارى وسعى فى دفع ما لا مدفع له مما أورد عليه، بل أول حديث فى البخارى أعنى حديث (إنما الأعمال بالنيات) وآخر حديث فيه أعنى حديث (كلمتان خفيفتان) فردان غريبان باعتبار المخرج كما نص على ذلك الحافظ البرهان البقاعى وغيره، بل فى الصحيحين ما ينوف على مائتى حديث من الغرائب مما انفرد به الراوى فى طبقة من الطبقات حتى ألف الحافظ الضياء =

أخبرني أبو المحاسن محمد بن عبد الملك بن علي الهمداني. أنبأنا أبو القاسم المستملي. أنبأنا أبو الحسن علي بن محمد بن علي. أنبأنا أبو الحسن محمد بن أحمد بن محمد بن هارون الزوزني. حدثنا ابن حبان البستي قال: وأما الأخبار فإنها كلها أخبار الآحاد لأنه ليس يوجد عن النبي ﷺ خبر من رواية عدلين روى أحدهما عن عدلين وكل واحد منهما عن عدلين حتى ينتهي ذلك إلى رسول الله ﷺ فلما استحال هذا وبطل ثبت أن الأخبار كلها أخبار الآحاد. ومن اشترط ذلك فقد عمد إلى ترك السنن كلها لعدم وجود السنن إلا من رواية الآحاد. هذا آخر كلام ابن حبان. ومن سبر مطالع الأخبار عرف أن ما ذكره ابن حبان أقرب إلى الصواب ^(١)، وأما قوله: إن

المقدسي في ذلك مؤلفاً سماه (غرائب الصحيحين) وذكر فيه ما يزيد على مائتي حديث من الغرائب والأفراد المخرجة في الصحيحين. ومعرفة هذا مما يفيد عند التعارض والترجيح لا سيما فيمن يقال فيه إن انفراده يقبل أو لا يقبل على اختلاف آراء أهل العلم في الأحاديث الأفراد، وابن الأثير جاري الحاكم في تلك الأقسام كلها في (جامع الأصول) والظاهر أنه لم يطلع على كتاب الحازمي فتابع الحاكم فيما لا يتابع فيه. ومن الناس من حاول أن يدافع عن الحاكم بأن مراده أن يكون لكل راو راويان ليخرج عن الجهالة لا أن يكون لكل حديث خاص راويان يرويان عن راويين كذلك، وهذا الدفاع لا يتسشى مع لفظ الحاكم ونفسه السابق.

(١) يوهم ظاهر كلام ابن حبان أنه ينفي وجود قسم العزيز من أقسام الحديث ومن ثم لم يقل الحازمي أن ما ذكره هو الصواب، ويمكن أن يزول كلام ابن حبان بأن مراده أن يكون لكل راو راويان فقط من غير زيادة ولا نقصان. والزيادة غير مضرة في العزيز وأما رواية اثنين اثنين فقط فمما لا يكاد يوجد.

الموجود المروى من الأحاديث على الوثيرة التي لم تسلم يبلغ قريباً من عشرة آلاف فهذا ظن منه بأنهما لم يخرجاً إلا على ما رسم وليس كذلك فإن أقصى ما يمكن اعتباره في الصحة هو شرط البخارى^(١). ولا يوجد في كتابه من النحو الذى أشار إليه إلا القدر اليسير ، وأما قوله : إن شرط الشيخين إخراج الحديث عن عدلين وهلم جرا إلى أن يتصل الحديث، فليس كذلك أيضاً لأنهما قد خرجا في كتابيهما أحاديث جماعة من الصحابة ليس لهم إلا راو واحد وأحاديث لا تعرف إلا من جهة واحدة، وأنا أذكر من كل نوع أحاديث تدل على نقىض ما ادعاه فمن ذلك: حديث مرداس الأسلمى (يذهب الصالحون الأول فالأول) الحديث. وهذا حديث تفرد البخارى بإخراجه ولم يرو عنه غير قيس بن أبى حازم رواه البخارى عن يحيى بن حماد عن أبى عوانة. عن بيان. عن قيس، عن مرداس ، وليس لمرداس فى كتاب البخارى سوى هذا الحديث، وقد ذكر الحاكم فى القسم

(١) أى أقصى ما يمكن اعتباره فى الصحة فيما دون المتواتر هو شرط البخارى الذى قدره له الحاكم ولم يسلم له وإلا فدرجات الإمكان متصعدة لا تنتهى عند ما شرطه البخارى فمن أثبت حكم التدليس للراوى بمرة كالشافعى أو اشترط عدم تخلل النسيان من زمن التحمل إلى زمن الأداء ، أو عدم التعويل على خط نفسه إذا لم يذكر كأبى حنيفة، أو عدم التنافى مع العمل المتوارث فى أمصار المسلمين التى حل بها فقهاء الأصحاب بكثرة مع كون طريق هذا الحديث من هذا المصر كما هو مذهب أهل العراق والليث بن سعد مطلقاً ومالك فى المدينة ونحوهم فشرطهم أضيق، نعم شرط البخارى فى اللقاء والملازمة والحفظ أقوى من شرط من بعده - والله أعلم .

الثاني مرداس بن مالك الأسلمي وعده فيمن لم يخرج عنه في الصحاح شيء. وهذا الحديث يرد عليه قوله ويبين خطأه. ومنها: حديث حزن بن أبي وهب المخزومي خرج عنه البخاري حديثين أحدهما ؛ (قال جاء سيل في الجاهلية فكسا ما بين الجبلين). والثاني ؛ أن النبي ﷺ قال له : (ما اسمك) الحديث. وقد انفرد بهما عنه ابنه المسيب، وعن المسيب ابنه سعيد بن المسيب، ومنهم زاهر بن الأسود الأسلمي خرج عنه البخاري حديثاً واحداً وهو (إني لأوقد تحت القدور بلحوم الحمُرِ إذ نادى منادى رسول الله ﷺ أن رسول الله ﷺ ينهاكم عن لحوم الحمرة). وقد تفرد بالرواية عنه ابنه مجزأة بن زاهر. ومنهم عبد الله بن هشام بن زهرة القرشي أخرج البخاري عنه حديثين أحدهما : (كنا مع النبي ﷺ وهو آخذ بيد عمر فقال له عمر يا رسول الله ! لأنت أحب إليَّ من كل شيء) الحديث. والثاني : (قال: ذهبت به أمه زينب بنت حميد إلى النبي ﷺ فقالت يا رسول الله ! بايعه. فقال هو صغير) الحديث. وقد تفرد بالرواية عنه ابن ابنه زهرة بن معبد. ومنهم عمرو بن تغلب أخرج عنه البخاري حديثين أحدهما (إني لأعطي الرجل وأدع الرجل) الحديث. والثاني : (إن من أشراط الساعة أن تقاتلوا قومًا ينتعلون) الحديث. وقد تفرد برواية هذين الحديثين عنه الحسن بن أبي الحسن. ولا يعرف له راو غيره،

ومنهم عبد الله بن ثعلبة بن صعيّر أخرج عنه البخاري حديثاً واحداً موقوفاً تفرد به الزهري عنه ولا يعرف له راو غير الزهري، ومنهم سنين أبو جميلة السلمى من أنفسهم أخرج البخاري عنه طرفاً من حديث ولم يرو عنه غير الزهري من وجه يصح مثله، ومنهم أبو سعيد بن المعلى أخرج عنه البخاري حديثاً واحداً (قال كنت أصلى في المسجد فدعاني رسول الله ﷺ فلم أجبه ثم أتيت فقلت يا رسول الله إني كنت أصلى الحديث. وقد تفرد به عنه حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب ولا رواه عنه غير خبيب بن عبد الرحمن بن خبيب بن يساف. ومنهم أبو عقبة سويد بن النعمان بن مالك بن عامر الأنصاري، وكان من أصحاب الشجرة أخرج عنه البخاري حديثاً واحداً: (خرجنا مع رسول الله ﷺ عام خيبر حتى إذا كنا بالمهيا وهي من أدنى خيبر). الحديث. وقد تفرد به عنه بشير بن يسار، ومنهم خولة بنت ثامر وقد أخرج البخاري منفرداً به حديث أبي الأسود عن النعمان بن أبي عياش عن خولة بنت ثامر عن النبي ﷺ (إن رجالاً يتخوضون في مال الله بغير حق) قال الدارقطني: ولا تعرف خولة بنت ثامر إلا من هذا الحديث. ولم يرو عنها غير النعمان بن أبي عياش. وهذا اللفظ يشبه لفظ عبید سنوطا عن خولة بنت قيس بن قهد امرأة حمزة عم النبي ﷺ فإن كانت هي التي روى عنها النعمان بن أبي عياش ونسبها إلى ثامر.

فالحديث مشهور ، وإن كانتا امرأتين فابنة ثامر لم يرو عنها غير النعمان بن أبي عياش .

وممن تفرد مسلم بإخراج حديثه على النحو المذكور عدى بن عميرة الكندي ، أخرج مسلم له حديثاً واحداً وهو : (من استعملناه على عمل فكتمنا مخيطاً فما فوقه) الحديث . ولم يرو عنه غير قيس بن أبي حازم ، وقد ذكر الحاكم في التسم الثاني المستورد بن شداد النهري في مفاريد قيس بن أبي حازم وزعم أنه لم يخرج البخاري ولا مسلم حديثه ، ولا حديث من كان على هذا الوزن من المفاريد . وهذا مسلم بن الحجاج قد خرج للمستورد حديثين أحدهما من رواية قيس بن أبي حازم قال : قال رسول الله ﷺ : (ما الدنيا في الآخرة إلا مثل ما يجعل أحدكم أصبعه هذه - وأشار بالسبابة - في اليم فلينظر بم ترجع) . والثاني : أخرجه من حديث موسى بن علي عن أبيه علي بن أبي رباح . قال : قال المستورد القرشي عند عمرو بن العاص : سمعت رسول الله ﷺ يقول : (تقوم الساعة والروم أكثر الناس) الحديث ، وقد روى عنه غير واحد من المصريين والشاميين ، ومنهم قطبة بن مالك أخرج عنه مسلم حديثاً واحداً قال : صليت وصلى بنا رسول الله ﷺ فقرأ القرآن (المجيد) الحديث . ولم يرو عنه غير زياد بن علاقة ، وقد زعم الحاكم أن قطبة هذا لم يخرج حديثه في الكتابين لما توهمه .

ومنهم أبو عبد الله طارق بن أشيم والد أبي مالك. أخرج عنه مسلم حديثين أحدهما؛ سمعت رسول الله ﷺ يقول: (من قال لا إله إلا الله وكفر بما يُعبد من دون الله حرم ماله ودمه وحسابه على الله). الثاني (كان الرجل إذا أسلم علمه النبي ﷺ الصلاة) الحديث. وقد تفرد بالرواية عنه ابنه أبو مالك سعد بن طارق. ومنهم نبیثة الخير بن عبد الله بن عتاب أخرج عنه مسلم حديثاً واحداً في أيام التشريق، وقد أخرج له البرقاني في كتابه المخرج على الصحيحين حديثاً آخر في العتيرة، ولم يوجد في أكثر النسخ سوى الحديث الأول وليس له راوٍ سوى أبي المليح عامر بن أسامة.

الكلام على حديث «إنما الأعمال بالنيات» :

ومن مفاريد التراجم في الكتابين حديث (الأعمال بالنيات) فإن البخاري استفتح كتابه به. رواه عن الحميدى عن سفيان، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن محمد بن إبراهيم التيمي عن علقمة بن وقاص الليثي عن عمر بن الخطاب رضی اللہ عنہ، عن النبي ﷺ الحديث، وقد أخرج في الكتابين في عدة مواضع وهو من غرائب الصحيح مدني المخرج ولم يرو عن النبي ﷺ من وجه يصح مثله. إلا من حديث عمر. فهو في الحقيقة من مفاريد، ولا يثبت عن عمر إلا من رواية علقمة بن وقاص

ولا رواه عن علقمة إلا التيمى. تفرد به يحيى بن سعيد وقد رواه عن يحيى خلق كثير^(١).

وهذا باب لو استقصيته لأفضى إلى الإكثار وتجاوز حد الاختصار. ومن طالع تراجم حديث الشاميين والمصريين وجد لما ذكرناه نظائر كثيرة فإن حديث الحمصيين ومن يدانيهم ضيق المخرج جداً. ولهذا قلما يوجد للشاميين والمصريين حديث يعتنى بجمع طرقه ويذكر به فى السير من حديث الشاميين الدمشقيين وذاك لضيق مخرج حديثهم.

ومن أمعن النظر فى هذه الأمثلة المذكورة بان له فساد وضع الأقسام التى ذكرها الحاكم.

وإذ قد فرغنا من إبطال هذه الدعوى فلنذكر التحقيق فى قبول الأخبار من الثقات الموصوفين بالشرائط التى يأتى ذكرها: فمهما كانت تلك الشرائط موجودة فى حق راو كان على شرطهم وغرضهم وله منهم قبول خبره تفرد بالحديث أو شأه

(١) حتى قال ابن جرير الطبرى فى (تهذيب الآثار) إن هذا الحديث قد يكون عند بعضهم مردوداً لأنه حديث فرداه.

قال الخليلى إن الذى عليه الحفاظ أن الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد يشذ به ثقة أو غيره فما كان من غير ثقة فمردود وما كان عن ثقة توقف فيه ولا يحتج به، وقال الحاكم إنه ما انفرد به ثقة وليس له أصل يتابع. ومذهب الجمهور أن الشاذ انفرد ثقة بما يخالف رواية الثقات لا انفراده مطلقاً، وهذا الحديث أصل من أصول الدين ولا يشك فى صحته لما بسطه البدر العيى وغيره وإن لم تخرجه المتابعات الضعيفة عن الفردية.

غيره فيه. نعم يفيد هذا في باب الترجيحات عند تعارض الأخبار حالة المذاكرة بين المتناظرين وذلك من وظيفة الفقهاء^(١) لأن قصدهم إثبات الأحكام ومجال نظرهم في ذلك متسع. وقد أورد بعض أئمتنا في باب الترجيحات نيفاً وأربعين^(٢) وجهاً في ترجيح أحد الحديثين على الآخر.

(١) وما أجل وظيفتهم وأخطرها، ومن التهجم خنوف بعض المتهوسين إلى الأخذ بأول حديث يبلغهم في المسائل الخلافية من غير نظر إلى أنه هل هناك معارض أقوى أو ما هو طريق الترجيح بين المتعارضين أو ما هو وجه الجمع بينهما، وربما يسارع إلى نفى ما لم يبلغه وهو يدعى في ذلك كله أنه أخذ بقول الأئمة الفقهاء حيث نقل عن كل منهم أنه قال إذا صح الحديث فهو مذهبي، ولكن ذلك فيما إذا لم يكن معارض هناك وأين له معرفة ذلك. والموفق من وقف عند حده ولم ينازع الأمر أهله، على أن الرواة منهما برعوا قلما يصيبون في تفتهاهم. وليس أدل على ذلك مما رد على أبي عبد الله البخاري من تفتهاه في صحيحه مع جلالة مقداره في الحفظ وعظمه في النفوس، ولقد أنصف الأعمش حين قال لأبي يوسف أنتم الأطباء ونحن الصيادلة - على ما رواه ابن عبد البر في جامع العلم، وفي التلبس لابن الجوزي جملة تفتها للرواة يحكيها عنهم ليعتبر بما فيها من العبر، وفيما ذكره المصنف إشارة إلى ما قلنا.

(٢) وأبلغها المصنف إلى خمسين وجهاً في كتابه (الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار) ونقلها برمتها العراقي في شرح تبصرته، وليس بين تلك الوجوه كون أحد الحديثين مما رواه البخاري أو مسلم مثلاً دون الثاني، وإنما ذكر فيه أوصافاً ترجع إلى نفس الرواة لا المخرجين أصحاب الكتب... ووجوه الترجيح والجمع مما اختلف فيه آراء فقهاء الأمصار واعتكرت فيه أنظار النظار، وأما ما يقال من وجوب العمل بما في الصحيحين من غير توقف على النظر فيهما بخلاف غيرهما فقد رد بأن ظاهره غير مستقيم لأن المراد إن كان أعم من المجتهد وغيره ففيه أن المجتهد لا يجب عليه أن يقلد غيره، وإن كان المقصود المقلد فليس له إلا أن يتبع مجتده.

إثبات التواتر في الأحاديث عسر جداً؛

ثم الحديث الواحد لا يخلو إما أن يكون من قبيل التواتر أو من قبيل الآحاد، وإثبات التواتر في الأحاديث عسر^(١) جداً لا سيما على مذهب من لم يعتبر العدد في تحديده ، وأما الآحاد فعند أكثر الفقهاء توجب العمل دون العلم فلا تعويل على مذهب الكوفيين^(٢) في ذلك، وقد ذهب بعض أهل الحديث إلى أنه يوجب العلم. وتفاصيل مذاهب الكل مذكورة في كتب أصول الفقه ، وعلى الجملة فقد اتفقوا أنه لا يشترط في قبول الآحاد العدد قلّ أو كثر - والله أعلم .



(١) وقد تساهل كثير ممن ألف في الحديث في دعوى التواتر في أحاديث غاية ما ثبت فيها انجبار ما فيها من الضعف بطرق تسرد.

(٢) من نفاة خبر الآحاد .

وهذا باب

تذكر فيه الشروط المعتبرة المذكورة عند الأئمة
التي من احتوى عليها وتحلى بحليتها لزم قبول خبره
واستحق إخراج حديثه في الصحيح
ثم نردفه بذكر قصد البخاري في وضع كتابه
وكذلك نذكر شرط من عداه من الأئمة الذين ذكرناهم أولاً
فهاتان مقدمتان من حيث الإجمال والتفصيل ذكرتهما مجعلا
ثم أذكرهما مفصلاً فاقول

اعلم وفقك الله تعالى أنه لما كان كل مكلف من البشر
لا يكاد يسلم من أن تشوب طاعته معصية لم يكن سبيل إلى أن
لا يُقبل إلا طائع محض الطاعة لأن ذلك يوجب أن لا يقبل
أحد. وهكذا لا سبيل إلى قبول كل عاص لأنه يوجب أن لا يرد
أحد. وقد أمر الله تعالى بقبول العدل ورد الفاسق في نص القرآن
فاحتيج إلى التفصيل : فكل من ثبت كذبه رد خبره وشهادته لأن
الخبر ينقسم إلى الصدق والكذب. فالصدق هو الخبر المتعلق
بالمخبر على ما هو عليه والكذب عكسه، وقد اختلف العلماء
في حد الخبر فتالت طائفة : الخبر ما دخله الصدق والكذب
وقيل ما جاز أن يكون صدقاً وأن يكون كذباً ، وقيل ما كان
صدقاً أو كذباً . وهذه حدود رسمية لا تكاد تسلم عن النقوض

والكلام فيها يليق بالأصول. ثم الخبر منقسم إلى متواتر وآحاد فالمتواتر ما يخبر به القوم الذين يبلغ عددهم حداً يعلم عند مشاهدتهم بمستقر العادة أن اتفاق الكذب منهم محال والتواطؤ منهم فى مقدار الوقت الذى انتشر الخبر عنهم فيه متعذر. فمتى تواتر الخبر عن قوم هذه سبيلهم قطع عند ذلك بصدقه وأوجب حصول العلم ضرورة ، وأما الآحاد فما قصر عن حد التواتر ولم يحصل به العلم ولكن تداولته الجماعة .

ثم الأخبار كلها على ثلاثة أضرب : فضرب منها تعلم صحته ، وضرب منها يعلم فساده، وضرب منها لا سبيل إلى العلم بكونه على واحد من الأمرين دون الآخر. أما الضرب الأول فالطريق إلى معرفته إن لم يتواتر أن يكون مما تدل العقول على موجهه كالإخبار عن حدوث العالم وإثبات الصانع. وأما الضرب الثانى وهو ما يعلم فساده فهو الذى تدفع العقول صحته بموضوعها والأدلة المنصوبة فيها نحو الأخبار عن اجتماع المتضادين أو أن الجسم الواحد فى الزمن الواحد فى مكانين ، أو مما يدفعه نص القرآن أو السنة المتواترة، أو أجمعت الأمة على رده تكذيباً له. وغير ذلك، وأما الضرب الثالث الذى لا يعلم صحته من فساده فإنه يجب الوقف عن القطع بكونه صدقاً أو كذباً وهذا الضرب لا يدخل إلا فيما يجوز أن يكون ويجوز أن لا يكون وهى الأخبار التى يؤثرها علماء الإسلام فى إثبات الأحكام الشرعية المختلف فيها بين الأمة. وإنما وجب التوقف

فيما هذه حاله من الأخبار لعدم الطريق إلى العلم بكونها صدقا أو كذباً فلم يكن الحكم بأحد الأمرين فيها أولى من الحكم بالآخر إلا أنه يجب العمل بما تضمنته من الأحكام إذا وجدت فيها الشرائط التي نذكرها بعد.

فإذا ثبت أن الحاجة داعية في تصحيح الخبر إلى اعتبار أوصاف في المخبر فلنذكر الآن ما وعدنا به من حصر الشرائط التي إذا قامت بشخص لزم قبول خبره :

الشرط الأول: الإسلام وهو المقصود الأعظم فرواية أهل الشرك مردودة. ومستند ذلك الكتاب والسنة والإجماع ، وليس هذا موضع إحصائها. وإنما نشير إشارة عارية عن الأدلة: فإن من تحمل الرواية وهو مشرك ثم أداها في الإسلام فلا بأس بذلك .

الشرط الثاني: العقل وبه يتوجه الخطاب ومنه يتلقى الصواب، والمفقود عقله لا يخلو إما أن يكون مجنوناً أو صبيّاً وكلاهما لا تقبل روايته ولا شهادته. والأصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام (رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم وعن المجنون حتى يعقل)، والحديث مشهور من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه ولا حاجة بنا إلى ذكر إسناده. ولأن حال الراوي إذا كان مجنوناً دون حال الفاسق من المسلمين وذلك أن الفاسق يخاف الله ويرجوه لما فيه من

الاستعداد فإذا رد خبر الفاسق فخبر المجنون أولى بذلك. والصبي عند عدم التمييز بمثابة المجنون. وأما حالة التحمل فقد ذهب قوم إلى المنع إذا لم يكن مميزاً وخالفهم في ذلك آخرون. وأما من زال عقله بأمر طارئ كالاختلاط وتغيب الذهن فلا يعتد بحديثه، ولكن يلزم الطالب البحث عن وقت اختلاطه^(١)، فإن كان لا يمكن الوصول إلى علمه طرح حديثه بالكلية لأن هذا عارض قد طرأ على غير واحد من المتقدمين والحفاظ المشهورين، فإذا تميز له ما سمعه ممن اختلط في حال صحته جاز له الرواية عنه وصح العمل بها.

(شرط آخر) : الصدق وهو عمدة الأنباء وعدة الأنبياء

وشيمة الأبرار وأرومة الأخيار والبرزخ بين الحق والباطل والفيصل بين الناضل والجاهل فمن تحلى بغير حليته فلا يخلو كذبه^(٢) إما أن يكون في حديث رسول الله ﷺ أو في أحاديث الناس فإن كان كذبه على رسول الله ﷺ بوضع الحديث أو ادعاء السماع أو ما شاكل ذلك فقد ذهب غير واحد من الأئمة

(١) وللحافظ برهان الدين سبط ابن العجمي جزء لطيف فيهم سماه (الاغتباط فيمن رمى بالاختلاط) مفيد في بابه.

(٢) ومن ينسب إلى الكذب في كتب الجرح قد لا تكون نسبته إليه بالمعنى المراد هنا لأن الواهم المخطئ كاذب لعدم مطابقة خبره للواقع فينسب الرجل إلى الكذب من جهة أنه كان بهم لا سيما في لغة أهل المدينة، والقادح في الراوى تعتمد الكذب وهو المراد هنا فمجرد نسبة الراوى إلى الكذب لا يكون قادحاً لأنه جرح غير مفسر، أما الواهم فله أحكام.

إلى رد حديثه وإن تاب. نقلنا ذلك عن سفيان الثوري وابن المبارك ورافع بن الأشرس وأبي نعيم وأحمد بن حنبل وغيرهم، فأما إذا قال: كنت أخطأت فيما رويته ولم أتعمد الكذب فإن ذلك يقبل منه، وأما الذي يكذب في أحاديث الناس فإنه متى جرب عليه ذلك وظهر فإنه يرد حديثه، وكذا من عرف بالتساهل في رواية الحديث وقلة المبالاة في تعاهد الأصول في حالتي التحمل والأداء يرد خبره.

(شرط آخر): أن لا يكون مدلساً والتدليس وإن كان أنواعاً بعضها أسهل من بعض. وكان جماعة من ثقات الكوفيين والبصريين مولعين به ممن حديثه مخرج في الصحاح غير أن شرط الصحيح لا يحتمل ذلك ^(١).

(١) قال الحافظ أبو سعيد صلاح الدين العلاتي في (جامع التحصيل لأحكام المراسيل) بعد أن سرد أسماء من ذكر بالتدليس من الرواة... هؤلاء كلهم ليسوا على حد واحد بحيث أنه يتوقف في كل ما قال فيه واحد منهم (عن) ولم يصرح بالسماع بل هم على طبقات أولها: من لم يوصف بذلك إلا نادراً جداً بحيث أنه لا ينبغي أن يعد فيهم كبحي بن سعيد وهشام بن عروة وموسى بن عتبة، وثانيها: من احتمل الأئمة تدليسه وخرجوا له في الصحيح وإن لم يصرح بالسماع وذلك إما لإمامته أو لثقة تدليسه في جنب ما روى أو أنه لا يدلّس إلا عن ثقة وذلك كالزهرى وسليمان الأعمش وإبراهيم النخعي وإسماعيل بن أبي خالد وسليمان التيمي وحמיד الطويل والحكم بن عتبة وبحي بن أبي كثير وابن جريج والثوري وابن عيينة وشريك وهشيم ففى الصحيحين وغيرهما لهؤلاء الحديث الكثير مما ليس فيه التصريح بالسماع، وبعض الأئمة حمل ذلك على أن الشيخين اطلعا على سماع الواحد لذلك الحديث الذي أخرجه بلفظ (عن) ونحوها من شيخه وفيه تطويل والظاهر أن =

(شرط آخر) : العدالة وقد أجمع أهل العلم على أنه لا يقبل إلا خبر العدل وكل حديث اتصل إسناده بين من رواه وبين النبي ﷺ لم يلزم العمل به إلا بعد ثبوت عدالة رجاله وإيمان النظر في أحوالهم سوى الصحابي الذي رفعه إلى رسول الله ﷺ لأن عدالة الصحابي ثابتة معلومة بتعديل الله تعالى لأصحاب النبي ﷺ وإخباره عن طهارتهم، وصفات العدالة هي اتباع أوامر الله تعالى والانتفاء عن ارتكاب ما نهى عنه وتجنب الفواحش المستترة وتحري الحق والتوقى في اللئط مما يثلم الدين والمروءة. وليس يكفيه في ذلك اجتناب الكبائر

= ذلك لبعض ما تقدم آنفاً من الأسباب اهـ . موسى بن عقبة ذكره ابن حبان والإسماعيلي بالنسبة قال الإسماعيلي يقال إنه لم يسمع من الزهري شيئاً وروايته عن الزهري في صحيح البخاري، وأبان بن عثمان له عن أبيه في صحيح مسلم قال أحمد : ما سمع من أبيه ، وأبو إسحاق الفزاري له عن أبي طوالة في البخاري ولم يسمع منه ، ذكره ابن مردويه، وزهرة بن معبد توفى ابن أبي حاتم في روايته عن ابن عمر وهي في البخاري وسليم بن عامر قال أبو حاتم لم يدرك المتداد بن الأسود وحديثه عنه في صحيح مسلم . وعامر الشعبي أنكر أحمد سماعه من أبي هريرة وخرجا في الصحيحين حديثه عنه . وأبو عبيدة ما سمع أباه ابن مسعود وقد أدخلوا حديثه في الصحيح . إلى غير ذلك مما تجده وأمثاله في الكتاب المذكور وغيره ، وهو كتاب جليل جم الفوائد في باب . فتبول تلك الأحاديث على فرض انقطاعها لأحد الأسباب المتقدمة قبولاً للسرسل وتصحيح له كما هو مذهب الأئمة الأربعة وأصحابهم على اختلاف بينهم في شرط الأخذ بالمرسل ، وإن خالف ذلك مصطلح المحدثين بعدهم . وأما عد تلك الأحاديث - في غير ما ورد فيه صريح السماع بطريق صحيح - مسموعة خاصة فتجوزه دون إثباته خرط القتاد . ومعرفة أمثال تلك المواضع من الصحاح تجدي عنه عند التعارض والترجيح .

حتى يجتنب الإصرار على الصغائر، فمتى وجدت هذه الصفات كان المتحلى بها عدلاً مقبول الشهادة. ومنها أن يكون الشخص بعد أن ثبتت عدالته وجانب ما ينافي العدالة نحو السفه وغيره معروفاً عند أهل العلم بطلب الحديث وصرف العناية إليه^(١) ومنها أن يكون حفظه مأخوذاً عن العلماء لا عن الصحف، ومنها أن يكون ضابطاً لما سمعه وقت سماعه متحققاً على شيخه في روايته من أن لا يدلسه إن كان ممن يعرف بالتدليس. وكان يحيى بن سعيد يقول ينبغي في هذا الحديث غير خصلة ينبغي لصاحب الحديث أن يكون ثبت الأخذ ويكون يفهم ما يقال. ويبصر الرجال ثم يتعاهد ذلك.، وقال أبو نعيم لا ينبغي أن يؤخذ العلم إلا عن ثلاثة : حافظ له أمين عليه عارف بالرجال، ثم يأخذ نفسه بدرسه وتكريره حتى يستقر له حفظه . ومنها أن يكون متيقظاً سليم الذهن عن شوائب الغفلة . ومنها أن يكون قليل الغلط والوهم لأن من كثر غلطه وكان الوهم عليه غالباً رد حديثه وسقط الاحتجاج به. ومنها أن يكون حسن السمعت

(١) وهذا الشرط مما اشترطه الحاكم واختلفوا فيه قال ابن حجر : والظاهر من تصرف الشيخين اعتبار ذلك إلا إذا كثرت مخارج الحديث فيستغنيان عن اعتباره كما يستغني بكثرة الطرق عن اعتبار الضبط التام . قال : ويمكن أن يقال إن اشتراط الضبط يغني عن ذلك إذ المقصود بالشهرة بالطلب أن يكون له مزيد من اعتناء بالرواية لتركن النفس إلى كونه ضبط ما روى اهـ . على أن دعوى كون الراوى معروفاً بطلب الحديث وبصرف العناية إليه تكون مردودة بأول نظرة فيما إذا لم يرو إلا حديثاً واحداً أو حديثين عن رجل واحد .

موصوفاً بالوقار غير مشهور بالمجون والخلاعة إذ ارتكاب هذا مفض إلى السفه. ومنها أن يكون مجانباً للأهواء تاركاً للبدع، فقد ذهب أكثرهم إلى المنع إذا كان داعية واحتملوا رواية من لم يكن داعية. فهذه جوامع الأوصاف ولها توابع ولواحق لا يمكن إحاطة العلم بها إلا بعد الممارسة والمطالعة للكتب المصنفة في هذا الشأن.

مذاهب الأئمة الخمسة في كيفية استنباط مخارج الحديث:

ثم اعلم أن لهؤلاء الأئمة مذهباً في كيفية استنباط مخارج الحديث نشير إليها على سبيل الإيجاز وذلك أن مذهب من يخرج الصحيح أن يعتبر حال الراوى العدل في مشايخه وفيمن روى عنهم وهم ثقات أيضاً وحديثه عن بعضهم صحيح ثابت يلزمهم إخراجهم وعن بعضهم مدخول لا يصلح إخراجهم إلا في الشواهد والمتابعات^(١) وهذا باب فيه غموض، وطريقه معرفة طبقات الرواة عن راوى الأصل ومراتب مداركهم. ولنوضح ذلك بمثال: وهو أن نعلم مثلاً أن أصحاب الزهري على طبقات خمس ولكل طبقة منها مزية على التي تليها وتفاوت فمن كان في (الطبقة الأولى) فهو الغاية في الصحة وهو غاية (مقصد البخارى).

(١) المتابعة: أن توجد موافقة راوٍ لراوٍ من انفراده بحديث عن شيخه لنظراً. والشاهد: أن يوجد متن يشبهه ولو معنى من طريق صحابى آخر وتتبع الطرق لذلك اعتبار في مصطلحهم.

(والطبقة الثانية): شاركت الأولى في العدالة غير أن الأولى جمعت بين الحفظ والإتقان وبين طول الملازمة للزهرى حتى كان فيهم من يزامله في السفر ويلزمه في الحضر. والطبقة الثانية لم تلازم الزهرى إلا مدة يسيرة فلم تمارس حديثه وكانوا في الإتقان دون الطبقة الأولى وهم (شرط مسلم).

(والطبقة الثالثة): جماعة لزموا الزهرى مثل أهل الطبقة الأولى غير أنهم لم يسلموا عن غوائل الجرح فهم بين الرد والقبول. وهم (شرط أبى داود والنسوى).

(والطبقة الرابعة): قوم شاركوا أهل الطبقة الثالثة في الجرح والتعديل وتفرّدوا بقلّة ممارستهم لحديث الزهرى لأنهم لم يصاحبوا الزهرى كثيراً، وهم (شرط أبى عيسى)، وفى الحقيقة شرط الترمذى أبلغ من شرط أبى داود لأن الحديث إذا كان ضعيفاً أو مطلقاً من حديث أهل الطبقة الرابعة فإنه يبين ضعفه وبنه عليه فيصير الحديث عنده من باب الشواهد والمتابعات ويكون اعتماده على ما صح عند الجماعة، وعلى الجملة فكتابه مشتمل على هذا الفن فلماذا جعلنا شرطه دون شرط أبى داود (١).

(١) وقد اعترض على الترمذى بأنه فى غالب الأبواب يبدأ بالأحاديث الغريبة الإسناد غالباً، وليس ذلك بعيب فإنه رحمه الله يبين ما فيها من العلل ثم يبين الصحيح فى الإسناد، وكان قصده رحمه الله ذكر العلل، ولهذا نجد النسائى إذا استوعب طرق الحديث بدأ بما هو غلط ثم يذكر بعد ذلك الصواب المخالف له، وأما أبو داود رحمه الله فكانت عنايته بالمتون أكثر ولهذا يذكر الطرق =

(والطبقة الخامسة) : نفر من الضعفاء والمجهولين^(١) لا يجوز لمن يخرج الحديث على الأبواب أن يخرج حديثهم إلا على سبيل الاعتبار والاستشهاد عند أبي داود فمن دونه فأما عند الشيخين فلا.

= واختلاف ألفاظها والزيادات المذكورة في بعضها دون بعض فكانت عنايته بفتحه الحديث أكثر من عنايته بالأسانيد فلهذا يبدأ بالصحيح من الأسانيد وربما لم يذكر الإسناد المعلن بالكلية، ولهذا قال في رسالته إلى أهل مكة : سأنتم أن أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب السنن أمي أصح ما عرفت في الباب فاعلموا أنه كذلك إلا أن يكون قد روى من وجهين صحيحين وأحدهما أقوى إسناداً والآخر صاحبه أقوم في الحفظ فربما كتبت ذلك ، ولا أرى في كتابي من هذا عشرة أحاديث ، ولم أكتب في الباب إلا حديثاً أو حديثين ، وإن كان في الباب أحاديث صحاح فإنه يكثر ، وإذا أعدت الحديث في الباب من وجهين أو ثلاثة فإنما هو من زيادة كلام فيه وربما فيه كلمة زائدة على الأحاديث ، وربما اختصرت الحديث الطويل لأنه لو كتبه بطوله لم يعلم بعض من سمعه ولا يفهم موضع الفقه منه فاختصرته لذلك ، إلى أن قال : وما في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته ومنه ما لم يصح مسنداً وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح ، وبعضها أصح من بعض ، إلى أن قال والأحاديث التي وضعتها في كتاب السنن أكثرها مشاهير وهو عند كل من كتب شيئاً من الحديث إلا أن تمييزها لا يتدر عليه كل الناس والفخر بها أنها مشاهير فإنه لا يحتج بحديث غريب ولو كان من رواية مالك ويحيى بن سعيد والثقات من أئمة العلم ولا احتج بحديث وجدت من بطعن فيه ، ولا يحتج بالحديث الذي قد احتج به إذا كان الحديث غريباً شاذاً فأما الحديث المشهور المتصل الصحيح فليس يتدر أن يرده علينا أحد . قال إبراهيم النخعي كانوا يكرهون الغريب من الحديث ، إلى آخر ما ذكره ابن رجب في شرح علل الترمذي ، وسيذكر المصنف بعض رسالة أبي داود على اختلاف يسير في اللفظ .

(١) قال ابن رجب في شرح العلل : اختلف الفقهاء وأهل الحديث في رواية الثقة عن رجل غير معروف هل هو تعديل أم لا ، وحكى أصحابنا عن أحمد في =

فأما أهل الطبقة الأولى فنحو مالك وابن عيينة وعبيد الله بن عمر ويونس وعقيل الإيليان وشعيب بن أبي حمزة وجماعة سواهم .

= ذلك روايتين، والمنصوص عن أحمد يدل على أنه من عرف أنه لا يروى إلا عن ثقة فروايته عن إنسان تعديل له ، ومن لم يعرف منه ذلك فليس بتعديل ، وصرح بذلك طائفة من المحققين من أصحابنا وأصحاب الشافعي ، قال أحمد في رواية الأثرم : إذا روى الحديث عبد الرحمن بن مهدي فهو حجة ، وفي رواية أبي زرعة : مالك بن أنس إذا روى عن رجل لا يعرف فهو حجة ، قال يعقوب بن شيبة قلت ليحيى بن معين متى يكون الرجل معروفاً إذا روى عنه كم . قال إذا روى عن الرجل مثل ابن سيرين والشعبي وهؤلاء أهل علم فهو غير مجهول فقلت فإذا روى عن الرجل مثل سماك بن حرب وأبي إسحاق ؟ قال هؤلاء يروون عن مجهولين انتهى . وهذا تفصيل حسن ومخالف لإطلاق محمد بن يحيى الذهلي الذي تبعه المتأخرون أنه لا يخرج الرجل من الجهالة إلا برواية رجلين فصاعداً عنه ، وابن المديني يشترط أكثر من ذلك فإنه يقول فيمن يروى عنه يحيى بن أبي كثير وزيد بن أسلم معاً أنه مجهول ، ويقول فيمن يروى عنه شعبة وحده أنه مجهول ، وقال فيمن يروى عنه ابن المبارك وركيع وعاصم هو معروف ، قال فيمن روى عنه عبد الحميد بن جعفر وابن لهيعة ليس بالمشهور ، وقال فيمن روى عنه ابن وهب وابن المبارك معروف ، وقال فيمن روى عنه مالك وابن عيينة معروف . قال ابن عبد البر في استذكاره : إن من روى عنه ثلاثة فليس بمجهول قال وقيل اثنان أحد . والرجل قد يكون مجهولاً عند أبي حاتم ولو روى عنه جماعة ثقات - يعني أنه مجهول الحال - وقد ردوا عليه ، ويتكلم أبو الحسن بن القطان فيمن لم يوثقه إمام عاصر ذلك الرجل أو أخذه عن عاصره ويعده مجهولاً ولم يوافقوا عليه . وفي الصحيحين جماعة جهلهم أبو حاتم وعرفهم غيره كأحمد بن عاصم البلخي وأسباط أبو اليسع وبيان بن عمرو وعبيد الله بن واصل والحكم بن عبد الله المصري وعباس القطراني ومحمد بن الحكم السروزي ، وجهل ابن القطان =

وأما أهل الطبقة الثانية فنحو عبد الرحمن بن عمرو والأوزاعي والليث بن سعد والنعمان بن راشد وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر وغيرهم.

والطبقة الثالثة نحو سفيان بن حسين السلمي وجعفر بن برقان وعبد الله بن عمر بن حفص العمري وزمعة بن صالح المكي وغيرهم.

والطبقة الرابعة نحو إسحاق بن يحيى الكلبي ومعاوية بن يحيى الصدفى وإسحاق بن عبد الله بن أبى فروة المدنى وإبراهيم بن يزيد المكي والمثنى بن الصباح وجماعة سواهم.

والطبقة الخامسة نحو بحر بن كنيز السقا والحكم بن عبد الله الإيلي وعبد القدوس بن حبيب الدمشقى ومحمد بن سعيد المصلوب وغيرهم. وهم خلق كثير اقتصرت منهم على هؤلاء. وقد أفردت لهم كتاباً استوفيت فيه ذكرهم.

= إبراهيم بن عبد الرحمن المخزومى، وجهل أبو القاسم اللانكائى أسامة بن حفص المدنى كما فى تدريب السيوطى، قال الذهبى فى الميزان عند ترجمة مالك الزبادى: قال ابن القطان هو ممن لم تثبت عدالته، يريد أنه ما نص أحد على أنه ثقة، وفى رواية الصحيح عدد كثير ما علمنا أن أحداً وثقه، والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ولم يأت بما ينكر عليه أن حديثه صحيح. وقال أيضاً عند ترجمة حفص بن بعيل: وفى الصحيحين من هذا النمط خلق كثير مستورون ما ضعفهم أحد ولا هم بمجاهيل اهـ.

بحثا يتعلق بترك البخارى إخراج كثير من الصحيح واعتذاره عن ذلك:

وقد يخرج البخارى أحيانا عن أعيان الطبقة الثانية، ومسلم عن أعيان الطبقة الثالثة، وأبو داود عن مشاهير الطبقة الرابعة. وذلك لأسباب تقتضيه، وليس غرضى فى هذا المثال ترتيبهم على وزن ما قد خرجوا فى الصحاح وإنما قصدى التنبيه والتعريف. وعلى هذا يعتذر لمسلم فى إخرجه حديث حماد بن سلمة فإنه لم يخرج إلا رواياته عن المشهورين نحو ثابت البنانى وأيوب السختياني وذلك لكثرة ملازمته ثابتاً وطول صحبته إياه حتى بقيت صحيفته ثابت على ذكره وحفظه بعد الاختلاط كما كانت قبل الاختلاط. وأما حديثه عن آحاد البصريين فإن مسلماً لم يخرج منها شيئاً لكثرة ما يوجد فى رواياته عنهم من الغرائب. وذلك لقلته ممارسته لحديثهم.

وعلى هذا ينبغى أن يسبر حال الشخص فى الرواية بعد ثبوت عدالته فمهما حصل الفهم بحال الراوى على النحو المذكور وكان الراوى محتوياً على الشرائط المذكورة تعين إخراج حديثه منفرداً كان به أو مشاركاً.

ولا أعلم أحداً من فرق الإسلام القائلين بقبول خبر الواحد اعتبر العدد سوى متأخرى المعتزلة فإنهم قاسوا الرواية على الشهادة واعتبروا فى الرواية ما اعتبروا فى الشهادة، وما مغزى هؤلاء إلا تعطيل الأحكام كما قال أبو حاتم بن حبان، فإن قيل

فإن كان الأمر على ما ذكرت فإن الحديث إذا صح سنده وسلم من شوائب الجرح فلا عبرة بالعدد والإفراد وقد يوجد على ما ذكرت حديث كثير فينبغي أن يناقش البخاري في ترك إخراج أحاديث هي من شرطه وكذلك مسلم ومن بعده قلت : الأمر على ما ذكرت من أن العبرة بالصحة لا بالعدد، وأما البخاري فلم يلتزم أن يخرج كل ما صح من الحديث حتى يتوجه عليه الاعتراض وكما أنه لم يخرج عن كل من صح حديثه ولم ينسب إلى شيء من جهات الجرح وهم خلق كثير يبلغ عددهم نيفاً وثلاثين ألفاً لأن تاريخه يشتمل على نحو من أربعين ألفاً وزيادة، وكتابه في الضعفاء دون سبعمائة نفس، ومن خرجهم في جامعهم دون ألفين^(١) وكذا لم يخرج كل ما صح من الحديث. ويشهد لصحة ذلك ما أخبرنا أبو الفضل عبد الله بن أحمد بن محمد أنبأنا ابن طلحة في كتابه عن أبي سعيد الماليني

(١) وكان القائمون برواية الحديث وحمل السنة في عهده وقبله في الكثرة بمكان.

قال الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» حدثنا الحسين بن نبهان حدثنا سهل ابن عثمان حدثنا حنص بن غياث عن أشعث عن أنس بن سيرين قال : أتيت الكوفة فرأيت فيها أربعة آلاف يطلبون الحديث وأربعمائة قد فقهوا . وقال حدثني عبد الله بن أحمد بن معدان حدثنا مذكور بن سليمان الواسطي قال سمعت عفان (شيخ أحمد) يقول وسمع قوماً يقولون نسختنا كتب فلان ونسختنا كتب فلان فسمعتهم يقول : نرى هذا الضرب من الناس لا يفلحون كنا نأتى هذا فنسمع منه ما ليس عند هذا ونسمع من هذا ما ليس عند هذا فنقدمنا الكوفة فأقمنا أربعة أشهر ولو أردنا أن نكتب مائة ألف حديث لكتبنا بها فما كتبنا إلا قدر خمسين ألف حديث ، وما رضىنا من أحد إلا ما لأمة إلا شريكاً =

أَبَانَا عَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَدَى حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ قَالَ سَمِعْتُ مُحَمَّدَ ابْنَ حَمْدَوِيَةَ يَقُولُ سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ : أَحْفَظُ مِائَةَ أَلْفِ حَدِيثٍ صَحِيحٍ وَأَحْفَظُ مِائَتِي أَلْفَ حَدِيثٍ غَيْرِ صَحِيحٍ .

= فَإِنَّهُ أَبِي عَلَيْنَا ، وَمَا رَأَيْنَا بِالْكُوفَةِ لِحَانًا مَجُوزًا . وَقَالَ حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ يَزِيدَ السُّوسِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ التَّمِيمِيُّ حَدَّثَنَا هَانِيُّ بْنُ سَكِينٍ الْعَبْسِيُّ قَالَ سَمِعْتُ سَفْيَانَ الثَّوْرِيَّ وَذَكَرَ عِنْدَهُ كَثْرَةُ الْمُحَدِّثِينَ فَقَالَ أَوْلَيْسَ قَدْ يَضْرِبُ مِثْلَ (إِذَا كَثُرَتِ الْمَلَا حُونَ غَرَقَتِ السَّفِينَةُ) أَهـ وَقَوْلُ أَبِي زُرْعَةَ فِيمَنْ صَنَفَ فِي الصَّحِيحِ مِنْ أَهْلِ عَصْرِهِ سَيَأْتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، وَلَمْ يَرِدْ هُزْلَاءُ الْحِفَافِ جَمَعَ جَمِيعَ الصَّحَاحِ مِنَ السَّنَةِ فِي كِتَابِهِمْ وَلَا حَمَلَ النَّاسَ عَلَى مَا فِي كِتَابِهِمْ فَقَطَّ بَلْ جَمَعَ كُلَّ مِنْهُمْ مَا تيسَّرَ لَهُ حَسَبَ مَا يَرَى مِنَ الشُّرُوطِ ، وَمَنْعَ الْإِمَامَ مَالِكَ حِينَ أَرَادَ بَعْضُ الْخُلَفَاءِ حَمَلَ النَّاسَ عَلَى الْمَوْطَأِ أَشْهَرُ مِنْ أَنْ يَذْكَرَ .

قال الشيخ أبو بكر بن عقال الصقلي في فوائده على ما رواه ابن بشكوال : إنما لم يجمع الصحابة سنن رسول الله ﷺ في مصحف كما جمعوا القرآن لأن السنن انتشرت وخفي محفوظها من مدخولها فوكل أهلها في نقلها إلى حفظهم ولم يوكلوا من القرآن إلى مثل ذلك . وألفاظ السنن غير محروسة من الزيادة والنقصان كما حرس الله كتابه ببدیع النظم الذي أعجز الخلق عن الإتيان بمثله فكانوا في الذي جمعه من القرآن مجتمعين في حروف السنن ونقل نظم الكلام أيضًا مختلفين فلم يصح تدوين ما اختلفوا فيه . ولو طمعوا في ضبط السنن كما اقتدروا على ضبط القرآن لما قصروا في جمعها ، ولكنهم خافوا إن دونوا ما لا يتنازعون فيه أن تجعل العمدة في القول على المدون فيكذبوا ما خرج عن الديوان فتبطل سنن كثيرة فوسعوا طريق الطلب للأمة فاعتنوا بجمعها على قدر عناية كل واحد في نفسه فصارت السنن عندهم مضبوطات فمنها ما أصيب في النقل حقيقة الألفاظ المحفوظة عن رسول الله ﷺ وهي السنن السالمة من العلل ، ومنها ما حفظ معناها ونسى لنظها ، ومنها ما اختلفت الروايات في نقل ألفاظها واختلف أيضًا روايتها في الثقة والعدالة وهي تلك السنن التي تدخلها العلل فاعتبر صحيحها من سقيمها آمن المعرفة بها على أصول صحيحة وأركان وثيقة لا يخلص منها ضمن طاعن ولا يوهنها كيد كائد اهـ . وهذا كلام في غاية المتانة .

وأنبأنا أبو مسعود عبد الجليل بن محمد فى كتابه أنبأنا أبو على أحمد بن محمد بن شهر يار أنبأنا أبو الفرج محمد بن عبد الله ابن أحمد أنبأنا أبو بكر الإسماعيلى قال سمعت من يحكى عن البخارى أنه قال: لم أخرج فى هذا الكتاب إلا صحيحاً^(١) وما تركت من الصحيح أكثر .

(١) أى عنده وفى نظره ، ومما يلفت إليه النظر أن الشيخين لم يخرجا فى الصحيحين شيئاً من حديث الإمام أبى حنيفة مع أنهما أدركا صفار أصحاب أصحابه وأخذوا عنهم ، ولم يخرجا أيضاً من حديث الإمام الشافعى مع أنهما لقيا بعض أصحابه . ولا أخرج البخارى من حديث أحمد إلا حديثين أحدهما تعليقاً والآخر نازلاً بواسطة مع أنه أدركه ولازمه . ولا أخرج مسلم فى صحيحه عن البخارى شيئاً مع أنه لازمه ونسج على منواله ولا عن أحمد إلا قدر ثلاثين حديثاً ولا أخرج أحمد فى مسنده عن مالك عن نافع بطريق الشافعى - وهو أصح الطرق أو من أصحابها - إلا أربعة أحاديث ، وما رواه عن الشافعى بغير هذا الطريق لا يبلغ عشرين حديثاً مع أنه جالس الشافعى وسمع موطأ مالك منه وعد من رواة القديم ، والظاهر من دينهم وأمانتهم أن ذلك من جهة أنهم كانوا يرون أن أحاديث هؤلاء فى مأمن من الضياع لكثرة أصحابهم القائمين بروايتها شرقاً وغرباً ، وجل عناية أصحاب الدواوين بأناس من الرواة ربما كانت تضيع أحاديثهم لولا عنايتهم بها لأنه لا يستغنى من بعدهم عن دواوينهم فى أحاديث هؤلاء دون هؤلاء . ومن ظن أن ذلك لتحاميمهم عن أحاديثهم أو لبعض ما فى كتب الجرح من الكلام فى هؤلاء الأئمة كقول الثورى فى أبى حنيفة ، وقول ابن معين فى الشافعى ، وقول الكرابيسى فى أحمد ، وقول الذهلى فى البخارى ونحوها فقد حملهم شططا ، وهذا البخارى لولا إبراهيم بن معقل النسفى وحماد بن شاعر الحنفى لكان يتفرد القربى عنه فى جميع الصحيح سماعاً . كما كاد أن يتفرد إبراهيم بن محمد بن سفيان الحنفى عن مسلم سماعاً بالنظر إلى طرق سماع الكتابين من عصور دون طرق الإجازات فإنها متواترة إليهما =

وأنبأنا أبو العلاء الحسن بن أحمد بن الحسن الحافظ قراءة عليه أنبأنا المعمر بن محمد بن الحسين أنبأنا أحمد بن علي الحافظ أخبرني محمد بن أحمد بن يعقوب أنبأنا محمد بن عبد الله سمعت خلف بن محمد يقول سمعت إبراهيم بن معتل يقول سمعت أبا عبد الله البخاري يقول: كنت عند إسحاق بن

= عند من يعتد بالإجازة كما لا يخفى على من عني بهذا الشأن ، وما قاله العلامة ابن خلدون في مقدمة تاريخه من أن أبا حنيفة لتشده في شروط النصحة لم يصح عنده إلا سبعة عشر حديثاً فهنوء مكشوفة لا يجوز لأحد أن يغتر بها لأن رواياته على تشده في النصحة لم تكن سبعة عشر حديثاً فحسب بل أحاديثه في سبعة عشر سفرأ يسمى كل منها بمسند أبي حنيفة خرجها جماعة من الحفاظ وأهل العلم بالحديث بأسانيدهم إليه ما بين مقل منهم ومكثر حسبما بلغهم من أحاديثه . وقلما يوجد بين تلك الأسفار سفر أصغر من سنن الشافعي رواية الطحاوي ولا من مسند الشافعي رواية أبي العباس الأصم اللذين عليهما مدار أحاديث الشافعي . وقد خدم أهل العلم تلك المسانيد جمعاً وتلخيصاً وتخريجاً وقراءة وسماعاً ورواية فهذا الشيخ محدث الديار المصرية الحافظ محمد بن يوسف الصالحى الشافعى صاحب الكتب الممتعة فى السير وغيرها يروى تلك المسانيد السبعة عشر عن شيخ له ما بين قراءة وسماع ومشافهة وكتابة بأسانيدهم إلى مخرجيها فى كتابه (عقد الجمان) وكذا يروىها بطرق محدث البلاد الشامية الحافظ شمس الدين بن طولون فى (الفهرست الأوسط) عن شيخ له سماعاً وقراءة ومشافهة وكتابة بأسانيدهم كذلك إلى مخرجيها ، وهما كانا زنى القطرين فى القرن العاشر ، وكذلك حملة الرواية إلى قرننا هذا ممن لهم عناية بالسنة ، وإشباع ذلك كله مقام آخر . وإنما ذكرنا هذا عرضاً إزالة لما عسى أن يعلق بأذهان بعضهم من كلام ابن خلدون . وما تلك المسانيد والكتب من تناول أهل العلم ببيعيد وإن كنا فى عصر تناصرت الهمم فيه عن التوسع فى علم الرواية . وكتاب «عقود الجواهر المنيفة» للحافظ المرتضى الزبيدى شذرة من أحاديث الإمام . وللحافظ محمد عابد السندى =

راهويه فقال لنا بعض أصحابنا لو جمعتم كتاباً مختصراً لسنن النبي ﷺ فوق ذلك في قلبي فأخذت في جمع هذا الكتاب.

فقد ظهر بهذا أن (قصد البخاري) كان وضع مختصر في الحديث وأنه لم يقصد الاستيعاب لا في الرجال ولا في الحديث. وأن شرطه أن يخرج ما صح عنده لأنه قال: لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحاً ولم يتعرض لأثر آخر، وما سلم سنده من جهات الانتقطاع^(١) والتدليس وغير ذلك من أسباب

= كتاب «المواهب اللطيفة على مسند أبي حنيفة» في أربع مجلدات أكثر فيه جداً من ذكر المتابعات والشواهد ورفع المرسل ووصل المنقطع وبيان مخرجي الأحاديث والكلام في مسائل الخلاف. ومن ظن أن ثقات الرواة هم رواة السنة فقط فقد ظن باطلاً، وقد جرد الحافظ العلامة قاسم بن قنبر ثقات من غير رجال السنة في مؤلف حافل يبلغ أربع مجلدات. وهو ممن أقر له الحافظ ابن حجر وغيره بالحفظ والإتقان - والله أعلم.

(١) قال أبو داود في رسالته إلى أهل مكة: وأما المراسيل فقد كان يحتج بها العلماء فيما مضى مثل سفيان الثوري ومالك بن أنس والأوزاعي حتى جاء الشافعي فتكلم فيه وتابعه على ذلك أحمد بن حنبل وغيره قال أبو داود: فإذا لم يكن مسند ضد المرسل ولم يوجد مسند فالمراسيل يحتج بها وليس هو مثل المتصل في القوة اهـ. وقد ذكر ابن جرير وغيره أن إطلاق القول بأن المرسل ليس بحجة من غير تفصيل بدعة حدثت بعد الماتنين اهـ. قال ابن عبد البر: كل من عرف أنه لا يأخذ إلا عن ثقة فتدليس ومرسله مقبول فمراسيل سعيد بن المسيب ومحمد بن سيرين وإبراهيم النخعي عندهم صحاح، ثم ذكر كلام النخعي الذي خرج الترمذي من أنه إذا قال قال عبد الله وأرسل فسمعه من جماعة بطرق إليه وإذا أسند فسمعه فقط، وقال إلى هذا نزع من أصحابنا من زعم أن مرسل الإمام مالك أولى من مسنده لأن في هذا الخبر ما يدل على أن مراسيل النخعي أقوى من مسانيد، وهو لعمرى كذلك =

الضعف لا يخلو إما أن يسمى صحيحاً أو لا يطلق عليه اسم الصحة فإن كان يسمى صحيحاً فهو شرطه على ما صرح به ولا عبرة بالعدد وإن لم يطلق عليه اسم الصحة فلا تأثير للعدد لأن ضم الواهى إلى الواهى لا يؤثر فى اعتبار الصحة . ولم يذهب إلى هذا أحد من أهل العلم قاطبة .

= إلا أن إبراهيم ليس بمعيار على غيره اهـ . من التمهيد ، قال العجلي مرسل الشعبى صحيح لا يكاد يرسل إلا صحيحاً اهـ . واحتج بالمرسل أبو حنيفة وأصحابه ومالك وأصحابه وكذا الشافعى وأحمد وأصحابهما إذا اعتضد بمسند آخر أو مرسل آخر بمعناه عن آخر فيدل على تعدد المخرج أو وافقه قول بعض الصحابة أو إذا قال به أكثر أهل العلم فإذا وجد أحد هذه الأربعة دل على صحة المرسل . ذكره ابن رجب ، ثم قال : واعلم أنه لا تنافى بين كلام الحفاظ وكلام الفقهاء فى هذا الباب فإن الحفاظ إنما يريدون صحة الحديث المعين إذا كان مرسلًا وهو ليس بصحيح على طريقهم (ومصطلحهم) لانقطاعه وعدم اتصال إسناده إلى النبى ﷺ ، وأما الفقهاء فمرادهم صحة ذلك المعنى الذى دل عليه الحديث فإذا عضد ذلك المرسل قرائن تدل على أن له أصلاً قوى الظن بصحة ما دل عليه فاحتج به مع ما احتف من القران ، وهذا هو التحقيق فى الاحتجاج بالمرسل عند الأئمة كالشافعى وأحمد وغيرهما مع أن فى كلام الشافعى ما يقتضى صحة المرسل حينئذ وقد سبق قول أحمد فى مراسلات ابن المسيب أنها صحاح . ومثله فى كلام ابن المدينى وغيره اهـ . ورد مرسل التابعى قول بعض الظاهرية ، ومن رد المرسل فقد رد شطر السنة ، ولا يفسر الانقطاع فى المرسل المقبول ، وتفصيل المذاهب وأدلتها فى المرسل فى (جامع أحكام المراسيل) للحافظ العلائى وغيره .

شروط الإمام مسلم وأبى داود ومن بعده :

وأما (شرط مسلم) فقد صرح به فى خطبة كتابه (١) .

وأما (أبو داود ومن بعده) فهم متقاربون فى شروطهم فلنقتصر على حكاية قول واحد منهم والباقيون مثله : أنبأنا

(١) حيث قسم الأحاديث ثلاثة أقسام : الأول ما رواه الحفاظ المتقنون ، والثانى ما رواه المستورون المستورون فى الحفظ والانتان . والثالث ما رواه الضعفاء المتروكون وأنه إذا فرغ من القسم الأول أتبعه الثانى . وأما الثالث فلا يعرج عليه . فاختلف العلماء فى مراده بهذا التقسيم فذهب الحاكم والبيهقى إلى أن المنية اخترمت مسلماً رحمه الله قبل إخراجها للقسم الثانى ، وارتأى القاضى عياض أنه استوفى فى كتابه ما وعد واستحسنه النووى ، وعلى هذا يهون أمر ما يورد عليه الجريانه على ما وعد من إخراج حديث الطبقتين المتفاوتتين فى الصحة ، إلا أنه تكرر الصحة عنده بحيث تشمل الحسن كما هى كذلك عند ابن خزيمة وابن حبان وغيرهم ولا نص منه على ذلك . قال ابن سيد الناس : أبو داود اجتنب الضعيف الواهى وأتى بالتسمين الأول والثانى فأشبهه مسلم ، يعنى أن فى مسلم : الصحيح والحسن . قال العراقى إن مسلماً التزم الصحة فى كتابه فليس لنا أن نحكم على حديث خرج فيه بأنه حسن عنده لقصور الحسن عن الصحيح ، وأبو داود قال وما سكت عنه فهو صالح ، والصالح قد يكون صحيحاً وقد يكون حسناً عند من يرى الحسن رتبة دون الصحيح ، ولم ينتل لنا عن أبى داود هل يقول بذلك أو يرى ما ليس بضعيف صحيحاً فكان الاحتياط أن لا يرتفع بما سكت عنه إلى الصحة حتى يعلم أن رأيه هو الثانى اهـ . واستقر مصطلح المتأخرين على أن ما يشمل من صفات القبول أعلاها فهو الصحيح لذاته ، وما خف فيه الضبط فإن جبر بمساو أو أقوى فصحيح لغيره ، وإن لم يجبر فحسن لذاته ، وإن قامت قرينة ترجح جانب القبول فيما يتوقف فيه فحسن لغيره ، وليس المستور فى كلام مسلم هو المستور عند المتأخرين لأنه عندهم المجهول الحال بأن لا يوثق وإن روى عنه اثنان وزال =

أبو العلاء محمد بن جعفر بن عقيل البصري عن كتاب أبي الحسين المبارك بن عبد الجبار أنبأنا أبو عبد الله محمد بن علي الحافظ سمعت أبا الحسين محمد بن أحمد الغساني يقول سمعت أبا بكر محمد بن عبد العزيز الهاشمي يقول سمعت أبا داود في رسالته التي كتبها إلى أهل مكة وغيرها جواباً لهم : سألتهم أن أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب السنن أهي أصح ما عرفت في هذا الباب فاعلموا أنه كذلك كله إلا أن يكون قد روى من وجهين صحيحين وأحدهما أقدم إسناداً والآخر صاحبه أقوم في الحفظ فربما كتبت ذلك. ولا أرى في كتابي من هذا عشرة أحاديث، ولم أكتب في الباب إلا حديثاً واحداً أو حديثين وإن كان في الباب أحاديث صحاح فإنه يكبر وإنما أردت قرب منفعته ، وليس في كتاب السنن الذي صنفته عن رجل متروك الحديث شيء ^(١) فإن ذكر لك عن النبي ﷺ سنة ليس فيما خرجته فاعلم أنه حديث واه إلا أن يكون في

بها جهالة العين. وشروط الصحة الاتصال والعدالة والضبط مع السلامة من الشذوذ والعلّة. قال ابن دقيق العيد والأخيران زادهما أصحاب الحديث. وفي هذين الشرطين نظر على مقتضى نظر الفقهاء فإن كثيراً من العلل التي يعدل بها المحدثون لا تجرى على أصول الفقهاء اهـ. نقله العراقي عن اقتراحه .

(١) قال الحافظ ابن رجب في «شرح علل الترمذي» اعلم أن الترمذي خرج في كتابه الحديث الصحيح والحديث الحسن وهو ما نزل عن درجة الصحيح وكان فيه بعض ضعف، والحديث الغريب، والغرائب التي خرجها فيها بعض المناكير ولا سيما في كتاب الفضائل ، ولكنه يبين ذلك غالباً ولا يسكت عنه =

كتابي من طريق آخر فياني لم أخرج الطرق لأنه يكثر على المتعلم ، ولا أعرف أحداً جمع على الاستقصاء غيري . وذكر باقي الرسالة .

= ولا أعلم أنه خرج عن متهم بالكذب متفق على اتهامه حديثاً بإسناد منقطع . إلا أنه قد يخرج حديثاً مروياً من طرق أو مختلفاً في إسناده وفي بعض طرقه متهم . وعلى هذا الوجه خرج حديث محمد بن سعيد المصلوب ومحمد بن السائب الكلبي ، نعم قد يخرج عن سبيء الحنظلي وعمن غلب على حديثه الوهم ويبين ذلك غالباً ولا يسكت عنه ، وقد شاركه أبو داود في التخريج عن كثير من هذه الطبقة مع السكوت على حديثهم كاسحاق بن أبي فروة وغيره . وقد قال أبو داود في رسالته إلى أهل مكة : ليس في كتاب السنن الذي صنفته من متروك الحديث شيء وإذا كان فيه حديث منكر يبين أنه منكر ، ومراده أنه لم يخرج لمتروك الحديث عنده على ما ظهر له أو لمتروك متفق على تركه فإنه قد خرج لمن قد قيل فيه إنه متروك ولمن قد قيل فيه إنه متهم بالكذب . وقد كان أحمد بن صالح المصري وغيره لا يتركون إلا حديث من أجمع على ترك حديثه وحكي مثله عن النسائي ، والترمذي يخرج حديث الثقة الضابط ومن يهمل قليلاً ومن يهمل كثيراً . ومن يغلب عليه الوهم يخرج حديثه قليلاً ويبين ذلك ولا يسكت عنه ، وقد خرج حديث كثير بن عبد الله المزني ولم يجمع على ترك حديثه بل قد قواه وقدم بعضهم حديثه على مرسل ابن المسيب . وحكي الترمذي في العلل عن البخاري أنه قال في حديثه في تكبير صلاة العيدين هو أصح حديث في هذا الباب قال وأنا أذهب إليه ، وأبو داود قريب من الترمذي في هذا بل أشبه انتقاداً للرجال منه ، وأما النسائي فشرطه أشد من ذلك ولا يكاد يخرج لمن يغلب عليه الوهم ولا لمن فحش خطأه وكثر . وأنا مسلم فلا يخرج إلا حديث الثقة الضابط ومن في حنظه بعض شيء وتكلم فيه بحنظه لكنه يتحرى في التخريج عنه . ولا يخرج عنه إلا ما لا يقال إنه وهم فيه . وأما البخاري فشرطه أشد من ذلك وهو أن لا يخرج إلا للثقة الضابط ولمن ندر وهمه ، وإن كان قد اعترض عليه في بعض من خرج عنه . انتهى بحروفه .

وقد روينا عن أبي بكر بن داسة أنه قال سمعت أبا داود يقول : كتبت عن رسول الله ﷺ خمسمائة ألف حديث انتخبت منها ما ضمنت هذا الكتاب . جمعت فيه أربعة آلاف حديث وثمانمائة حديث . ذكرت الصحيح وما يشبهه وما يقاربه . وذكر تمام الكلام .

وهذا القدر كاف في الإيماء إلى مراميهم في تأسيس قواعدهم لمن رزق النظر السليم وأعين ببعض الذكاء والنطنة ^(١) .

(١) وأما فرق ما بين الخمسة من القصد : ففرض البخاري تخريج الأحاديث الصحيحة المتصلة واستنباط الفتنة والسيرة والتفسير فذكر عرضاً الموقوف والمعلق وفتاوى الصحابة والتابعين وآراء الرجال فتقطعت عليه متون الأحاديث وطرقها في أبواب كتابه . وقصد مسلم تجريد الصحاح بدون تعرض للاستنباط فجمع طرق كل حديث في موضع واحد ليوضح اختلاف المتون وتشعب الأسانيد على أجود ترتيب ولم تقطع عليه الأحاديث . وهمة أبي داود جمع الأحاديث التي استدل بها فقهاء الأمصار وبنوا عليها الأحكام فصنف سنته وجمع فيها الصحيح والحسن واللين والصالح للعمل وهو يقول : ما ذكرت في كتابي حديثاً أجمع الناس على تركه اهـ . وما كان منها ضعيفاً صرح بضعفه ، وما كان فيه علة بينها ، وترجم على كل حديث بما قد استنبط منه عالم وذهب إليه ذاهب ، وما سكت عنه فهو صالح عنده . وأحوج ، ما يكون الفتية إلى كتابه . وملمح الترمذي الجمع بين الطريقتين فكأنه استحسّن طريقة الشيخين حيث بيّن رأيهما ، وطريقة أبي داود حيث جمع كل ما ذهب إليه ذاهب فجمع كلتا الطريقتين وزاد عليهما بيان مذاهب الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار ، واختصر طرق الحديث فذكر واحداً أو ما إلى ما عداه ، وبين أمر كل حديث من أنه صحيح أو حسن أو منكر ، وبين وجه الضعف أو أنه مستفيض أو غريب . قال الترمذي : ما أخرجت في كتابي هذا إلا حديثاً عمل به بعض الفقهاء سوى حديث «إن شرب في الرابعة فاقتلوه» وحديث «جمع بين الظهر والعصر بالمدينة من غير خوف ولا ستر» اهـ . ومعلوم أن =

فإن قيل إن كان الأمر على ما مهدت وأن الشيخين لم يلتزما استيعاب جميع ما صح بل لم يودعا كتابيهما إلا ما صح^(١) فما بالهما خرja حديث جماعة تُكلم فيهم نحو فليح بن سليمان

= أخذ الفقيه بحديث تصحيح له . ومن الغريب أن ابن حزم أخذ بهما بعد دهور وتبجح على جماهير الفقهاء الذين تركهما مدى القرون وتحامل عليهم . على أنه يجهل الترمذى وابن ماجه ولم يظفر بسننهما على ما يقال ، ويقول فى حديث فيه الترمذى : ومن أبو عيسى ؟ والنسائى على تأخره زمناً ذكره بعضهم بعد الصحيحين فى المرتبة لأنه أشد انتقاداً للرجال من الشيخين وأقل حديثاً منتقداً بالنظر إلى من بعد الشيخين . ويحسن بيان العلل .

وكأن البخارى نظر فى رأى وتفقه على فقهاء بخارى من أهل الرأى وحفظ تصانيف عبد الله بن المبارك صاحب أبى حنيفة قبل خروجه من بخارى لطلب الحديث ولقى فى رحلته فقهاء الفرق حتى اجتهد لنفسه بنفسه . ولما عاد حسده علماء بلده شأن كل من يرتحل للعلم ويعود إلى أهله بالجسم منه حتى أمسكوا له فتوى كان أخطأ فيها فأخرجوه من بخارى بسببها فانقلب عليهم وجرى بينه وبينهم ما جرى كما سبق له مثله مع المحدثين فى نيسابور فأخذ يبدى بعض تشدد نحوهم فى كتبه مما هو من قبيل نشئة مصدور لا تقوم بها الحجة ويرجى غفوها له ولهم سامحهم الله . وأبو داود تفقه على فقهاء العراق وعظم منداره فى السنن، وهما - أعنى البخارى وأبا داود - أفقه الجماعة رحمهم الله وأغدق عليهم سجال الرحمة ولهم على الأمة أعظم منة بما خدموا السنة ...

(١) أى عندهما وإن انتقد بعض الحفاظ جملة أحاديث مما خرja . وعدة ذلك سوى المعلق والموقوف مائتان وعشرة أحاديث اشتركا فى اثنين وثلاثين حديثاً واختص البخارى بشمان وسبعين ومسلم بمائة ، ووجه الانتقاد من جهة اختلاف الرواة فى رجال الإسناد زيادة ونقصاً أو تغييراً لبعض الرجال أو تفرد بعضهم بزيادة فى المتن عمن هو أكثر أو أضبط أو تفرد من ضعف مطلقاً أو وهم بعض رجاله . وألف فى تمحيص ذلك الزين العراقى . وبسط ابن حجر =

وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار وإسماعيل بن أبي أويس عند البخارى. ومحمد بن إسحاق بن يسار وذويه عند مسلم؟

قلت : أما إيداع البخارى ومسلم كتابيهما حديث نفر نسبوا إلى نوع من الضعف فظاهر غير أنه لم يبلغ ضعفهم حدًّا يرد به حديثهم ، مع أننا لا نقر بأن البخارى كان يرى تخريج حديث من ينسب إلى نوع من أنواع الضعف ولو كان ضعف هؤلاء قد ثبت عنده لما خرج حديثهم ^(١) ثم ينبغي أن يعلم أن جهات الضعف متباينة متعددة وأهل العلم مختلفون فى أسبابه

= فى مقدمة الفتح وجه الجواب عنها ، ولا يخفى أن هذا سوى ما أخرجاه وترجح عند المجتهد خلافه وذلك لا ينافى الصحة عند المحدثين لأن الترجيح راجع إلى فهم المتن وإلى علل لا يعدها المحدث قاذبة. وفى (الانتصار والترجيح للمذهب الصحيح) لسبط ابن الجوزى جملة أحاديث مما لم يأخذ بها الشافعية من أحاديث الصحيحين لما ترجح عندهم مما يخالفها، وكذا فى بقية المذاهب ، وتلك معترك أنظار المجتهدين .

(١) رفيمن تكلم فيه من رجالهما كثرة انفرد البخارى بثمانين رجلاً ومسلم بمائة وستين رجلاً واشتركا فى إناس ، ووجه التكلم فيهم إما البدعة أو الجهالة أو الغلط أو المخالفة أو التدليس والإرسال ، وأجابوا عنها بأن هؤلاء فى الشواهد والمتابعات دون الأصول، أو الرواية عنهم قبل أن يطرأ عليهم سبب الضعف كالاختلاط أو لعلو سندهم مع صحة المتن بطريق لا كلام فيه أو أن الضعف لم يثبت عندهما . وفى مقدمة «فتح البارى» بسط تراجم هؤلاء مع دُفع ما رُموا به من أسباب الضعف قدر المستطاع .

وليس يخفى من شأنهما الرفيع وجود بعض أخذ ورد فى كتابيهما لأنهما غير معصومين ، وقد مات البخارى ولم يفرغ من تبييض كتابه تبييضاً نهائياً. قال الحافظ أبو الوليد الباجى فى كتابه (أسماء رجال البخارى) حدثنا =

أما الفقهاء فمدارك الضعف عندهم محصورة وجلها منوط بمراعاة ظاهر الشرع. وعند أئمة النقل أسباب أخر مرعية عندهم وهى عند الفقهاء غير معتبرة^(١) ثم أئمة النقل أيضاً على اختلاف مذاهبهم وتباين أحوالهم فى تعاطى اصطلاحاتهم

= الحافظ أبو ذر الهروى حدثنا الحافظ أبو إسحاق المستملى استنسخت كتاب البخارى من أصله الذى عند الثرىرى فرأيت أشياء لم تتم وأشياء مبسطة منها تراجم لم يثبت بعدها شيئاً وأحاديث لم يترجم لها ، فأضفنا بعض ذلك إلى بعض . قال الباجى : ومما يدل على صحة ذلك أن رواية المستملى والسرخسى والكشميهنى وأبى زيد المرزوى مختلفة بالتقديم والتأخير مع أنهم استنسخوها من أصل واحد وإنما ذلك بحسب ما قد رأى كل واحد منهم فيما كان فى طرة أو رقعة مضافة أنه من موضع فأضافها إليه ، ويبين ذلك أنك تجد ترجمتين وأكثر من ذلك متصلة ليس بينها أحاديث ، قال الحافظ ابن حجر . وهذه قاعدة حسنة يفزع إليها حيث يتعسر الجمع بين الترجمة والحديث وهى مواضع قليلة اهد . وترى الشراح يلجأون إليها أيضاً إذا استعصى عليهم وجه الدفع عن وهم أو غلط فى الكتاب . ويزيد عدد أحاديث البخارى فى رواية الثرىرى على عدده فى رواية إبراهيم بن معقل النسفى بمائتين . ويزيد عدد النسفى على عدد حماد ابن شاكر النسفى «وهو الصواب» بمائة كما ذكره العراقى ، واختلفوا هل هذه رواية أم فوت . ومسا يجب التنبه إليه أنه ساق كثير من المسندين فى أثباتهم رواية صحيح البخارى بطريق الحنفية إلى الحافظ المستغفرى عن حماد بن شاكر هذا ، لكن المستغفرى لم يدركه لأن وفاة ابن شاكر سنة ٣١١ كما قال ابن نقطة فى التقييد قبل أن يولد جعفر بن محمد المستغفرى بمدة كبيرة بل برويه عن أبيه عن أحمد بن ربيع النسوى عنه .

(١) ومن هنا قال ابن الهمام بعد أن ذكر ما نقلناه عنه فى الترجيح : ثم حكمهما أو حكم أحدهما بأن الراوى المعين مجتمع تلك الشروط مما لا يتطع فيه بمطابقة الواقع فيجوز كون الواقع خلافه ، وقد أخرج مسلم عن كثير ممن لم يسلم من غوائل الجرح ، وكذا فى البخارى جماعة تكلم فيهم فدار الأمر فى =

يختلفون في أكثرها فرب راو هو موثوق به عند عبد الرحمن بن مهدي ومجروح عند يحيى بن سعيد القطان وبالعكس وهما إمامان عليهما مدار النقد في النقل ومن عندهما يتلقت معظم شأن الحديث. وأما البخاري فكان وحيد دهره وقريع عصره

= الرواة على اجتهاد العلماء فيهم ، وكذا في الشروط حتى إن من اعتبر شرطاً وألغاه آخر يكون ما رواه الآخر مما ليس فيه هذا الشرط عنده مكافئاً لمعارضة المشتغل على ذلك الشرط وكذا فيمن ضعف راوياً ووثقه الآخر ، نعم تسكن نفس غير المجتهد ومن لم يختبر أمر الراوي بنفسه إلى ما اجتمع عليه الأكثر ، أما المجتهد في اعتبار الشرط وعدمه والذي خبر الراوي فلا يرجع إلا إلى رأي نفسه فما صح من الحديث في غير الكتابين يعارض ما فيهما هـ . وقال ابن أمير الحاج في شرح التحرير ما معناه : ثم مما ينبغي التنبيه له أن أصحيتهما على ما سواهما تنزلاً إنما تكون بالنظر إلى من بعدهما لا المجتهدين المتقدمين عليهما فإن هذا مع ظهوره قد يخفى على بعضهم أو يغالط به ، والله سبحانه أعلم اهـ . يريد أن الشيخين وأصحاب السنن جماعة متعاصرون من الحفاظ أتوا بعد تدوين الفقه الإسلامي واعتنوا بقسم من الحديث وكان الأئمة المجتهدون قبلهم أوفر مادة وأكثر حديثاً ، بين أيديهم المرفوع والموقوف والمرسل وفتاوى الصحابة والتابعين ، ونظر المجتهد ليس بقاصر على قسم من الحديث ، ودونك الجوامع والمصنفات في كل باب منها تذكر هذه الأنواع التي لا يستغنى عنها المجتهد ، وأصحاب الجوامع والمصنفات قبل الستة من الحفاظ أصحاب هؤلاء المجتهدين وأصحاب أصحابهم . والنظر في أسانيدنا كان أسراً حينئذ عندهم لعلو طبقتهم ، لا سيما واستدلال المجتهد بحديث تصحيح له ، والاحتياج إلى الستة والاحتجاج بها إنما هو بالنظر إلى من تأخر عنهم فقط والله أعلم . ومما بلغت النظر هنا أن بعض الحفاظ المتأخرين يتساهلون في عزو ما يروونه إلى الأصول الستة وغيرها على اختلاف عظيم في اللفظ والمعنى . قال العراقي في شرح ألفيته : إن البيهقي في السنن والمعرفة والبعث في شرح السنة وغيرها يروون الحديث بالفاظهم وأسانيدهم ثم =

إتقاناً وانتقاداً وبحثاً وسبراً. وبعد إحاطة العلم بمكانته من هذا الشأن لا سبيل إلى الاعتراض عليه في هذا الباب . ثم له أن يقول : هذا السؤال لا يلزمني لأنى قلت لم أخرج إلا حديثاً متفقاً على صحته ^(١) ولم أقل لا أخرج إلا حديث من اتفق على عدالته لأن ذلك يتعذر لاختلاف الناس فى الأسباب المؤثرة فى الضعف. ثم قد يكون الحديث عند البخارى ثابتاً وله طرق بعضها أرفع من بعض غير أنه يحيد أحياناً عن الطريق الأصح لنزوله أو يسأم تكرار الطرق إلى غير ذلك من الأعذار . وقد صرح مسلم بنحو ذلك .

قول الحافظ أبى زرعة فى الشيخين وإنكاره على الإمام مسلم:

قرأت على محمد بن على بن أحمد القاضى أخبرنى

= يعزونه إلى البخارى ومسلم مع اختلاف الألفاظ والمعانى فهم إنما يريدون أصل الحديث لا عزو ألفاظه اهـ . ومن هذا القبيل قول النووى فى حديث «الأئمة من قريش» أخرجه الشيخان ، مع أن لفظ الصحيح «لا يزال هذا الأمر فى قريش ما بقى اثنان» وبين اللفظين والمعنيين تفاوت عظيم كما ترى .

(١) يعنى ما يلزم أن يكونوا متفقين على صحته لاتفاقهم على أن ما اجتمع فيه مثل أوصاف رواة هذا صحيح ، قال ابن الصلاح فى مثل هذا المقام : أراد والله اعلم أنه لم يضع فى كتابه إلا الأحاديث التى وجد عنده فيها شرائط الصحيح المجمع عليه وإن لم يظهر اجتماعها فى بعضها عند بعضهم اهـ . يعنى متى وجد فى رواة حديث العدالة والضبط والاتصال مع عدم الشذوذ والعلة فليس أحد ينفى صحة هذا الحديث . وأما المرسل بشرطه ونحوه فمما اختلفوا فى صحته فلا يعرج عليه ، وقول المتأخرين هذا متفق عليه يعنون (فى مصطلحهم) أنه أخرجه الشيخان .

أحمد بن الحسن بن أحمد الكرخي إذناً عن أبي بكر أحمد بن محمد البرقاني حدثنا الحسين بن يعقوب الفقيه حدثنا أحمد بن طاهر الميانجي حدثنا أبو عثمان سعيد بن عمرو قال : شهدت أبا زرعة الرازي ذكر كتاب الصحيح الذي ألفه مسلم بن الحجاج يمم الفضل الصائغ على مثاله فقال لي أبو زرعة : هؤلاء قوم أرادوا التقدم قبل أوانه فعملوا شيئاً يتسوقون به ألفوا كتاباً لم يسبتوا إليه ليقيموا لأنفسهم رياسة قبل وقتها . وتاه ذات يوم وأنا شاهد رجل بكتاب الصحيح من رواية مسلم فجعل ينظر فيه فإذا حديث عن أسباط بن نصر فقال لي أبو زرعة : ما يعد هذا من الصحيح يدخل في كتابه أسباط بن نصر ! ثم رأى في الكتاب قطن بن نسير فقال لي وهذا أطم من الأول قطن بن نسير وصل أحاديث عن ثابت جعلها عن أنس . ثم نظر فقال : يروى عن أحمد بن عيسى المصري في كتاب الصحيح ! قال لي أبو زرعة : ما رأيت أهل مصر يشكون في أن أحمد بن عيسى - وأشار أبو زرعة بيده إلى لسانه كأنه يقول الكذب - ثم قال لي أيحدث عن هؤلاء ويترك محمد بن عجلان ونظراءه ويترك لأهل البدع عليها فيجدوا السبيل بأن يقولوا للحديث إذا احتج عليهم به ليس هذا من كتاب الصحيح ! ورأيت يذم من وضع هذا الكتاب ^(١) فلما رجعت إلى نيسابور في المرة الثانية ذكرت

(١) ذكر الحافظ عبد التادر القرشي في كتاب الجامع من طبقاته فائدة جلية تتعلق بهذا المقام ننقلها هنا وهي : حديث أبي حميد الساعدي رضي الله عنه في صفة صلاة رسول الله ﷺ : يشتمل على أنواع منها التورك في الجلسة الثانية =

لمسلم بن الحجاج إنكار أبي زرعة عليه وروايته في كتاب الصحيح عن أسباط بن نصر وقطن بن نسير وأحمد بن عيسى المصري

= ضعفه الطحاوي لمجيئه في بعض الطرق عن رجل عن أبي حميد . قال الطحاوي فهذا ينقطع على أصل مخالفتنا وهم يردون الحديث بأقل من هذا . قلت : ولا يتجوه علينا لمجيئه في مسلم فقد وقع في مسلم أشياء والتجوه لا يقوى عند الاضطراء فقد وضع الحافظ الرشيد العطار كتاباً على الأحاديث المتقطعة المخرجة في مسلم سماه (الفوائد المجموعة في شأن ما وقع في مسلم من الأحاديث المتقطعة) سمعته على شيخنا أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن عبد الله الظاهري سنة اثنتي عشرة وسبعمائة بسماعه من مسنده الحافظ رشيد الدين بقراءة فخر الدين أبي عمرو عثمان المقاتلي وبينها الشيخ محيي الدين في أول شرح صحيح مسلم ، وما يقوله الناس إن من روى له الشيخان فقد جاوز القنطرة هذا أيضاً من التجوه ولا يقوى فقد روى مسلم في كتابه عن ليث بن أبي سليم وغيره من الضعفاء فيقولون إنما روى عنهم في كتابه للاعتبار والشواهد والمتابعات ، وهذا لا يقوى لأن الحافظ قال الاعتبار والشواهد والمتابعات أمور يتعرفون بها حال الحديث ، وكتاب مسلم التزم فيه الصحيح فكيف يتعرف حال الحديث الذي فيه بطرق ضعيفة ، واعلم أن (أن وعن) مقتضيان للانقطاع (أي من المدلس) عند أهل الحديث ، ووقع في مسلم والبخاري من هذا النوع شيء كثير في الصحيحين فمحمول على الاتصال ، وروى مسلم في كتابه عن أبي الزبير عن جابر أحاديث كثيرة بالنعنة . وقد قال الحفاظ : أبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس المكي يدلس في حديث جابر فما كان بصيغة النعنة لا يقبل ذلك ، وقد ذكر ابن حزم وعبد الحق عن الليث بن سعد أنه قال لأبي الزبير : علم لي علم أحاديث سمعتها من جابر حتى أسمعها منك فعلم له على أحاديث أظن أنها سبعة عشر حديثاً فسمعها منه ، قال الحفاظ : فما كان من طريق الليث عن أبي الزبير عن جابر فصحيح ، وفي مسلم من غير طريق الليث عن أبي الزبير عن جابر بالنعنة أحاديث ، وقد روى مسلم أيضاً في كتابه عن جابر وابن عمر في حجة الوداع =

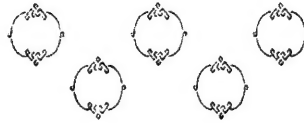
فقال لي مسلم إنما قلت صحيح وإنما أدخلت من حديث أسباط بن نصر وقطن وأحمد ما قد رواه الثقات عن شيوخهم إلا أنه ربما وقع إلى عنهم بارتضاع ويكون عندي من رواية من هو أوثق بنزول فأقتصر على أولئك . وأصل الحديث معروف من رواية الثقات .

= أن النبي ﷺ توجه إلى مكة يوم النحر فطاف طواف الإفاضة ثم صلى الظهر بمكة ثم رجع إلى منى . وفي الرواية الأخرى أنه طاف طواف الإفاضة ثم رجع فصلى الظهر بمنى فيتوجهون ويقولون أعادها لبيان الجواز وغير ذلك من التأويلات ، قال ابن حزم في هاتين الروایتين : إحداهما كذب بلا شك . وروى مسلم أيضاً حديث الإسراء وفيه (ذلك قبل أن يوحى إليه) وقد تكلم الحفاظ في هذه اللفظة وضعفوها ، وقد روى مسلم أيضاً (خلق الله التوبة يوم السبت) واتفق الناس على أن يوم السبت لم يقع فيه خلق وأن ابتداء الخلق يوم الأحد ، وفي مسلم أيضاً عن أبي سفيان أنه قال للنبي ﷺ لما أسلم (يا رسول الله أعطني ثلاثاً تزوج ابنتي أم حبيبة وابني معاوية اجعله كاتباً وأمرني أن أقاتل الكفار كما قاتلت المسلمين فأعطاه النبي ﷺ (ما سأله) الحديث وفي هذا من الوهم ما لا يخفى فأم حبيبة تزوجها رسول الله ﷺ وهي بالحبيشة وأصدقها النجاشي . والقصة مشهورة ، وأبو سفيان إنما أسلم عام الفتح وبين الهجرة والفتح عدة سنين .. وأما إمارة أبي سفيان فقد قال الحفاظ إنهم لا يعرفونها فيجيبون على سبيل التجوّه بأجوبة غير طائفة فيقولون في إنكاح ابنته اعتقد أن نكاحها بغير إذن لا يجوز وهو حديث عهد بكفر فأراد من النبي ﷺ تجديد النكاح . ويذكرون عن الزبير بن بكار بأسانيد ضعيفة أن النبي ﷺ أمره في بعض الغزوات وهذا لا يعرف ، وما حملهم على هذا كله إلا بعض التعصب ، وقد قال الحفاظ إن مسلماً لما وضع كتابه الصحيح عرضه على أبي زرعة الرازي فأنكر عليه وتغيظ وقال سميت الصحيح فجعلت مسلماً لأهل البدع وغيرهم فإذا روى لهم المخالف حديثاً يقولون هذا ليس في صحيح مسلم ، فرحم الله أبا زرعة فقد نطق بالصواب فقد وقع هذا، وما =

معاتبته ابن واره مسلماً على صحيحه . واعتذار الإمام مسلم عن ذلك :
 وقدم مسلم بعد ذلك الرى فبلغنى أنه خرج إلى أبى
 عبد الله محمد بن مسلم بن واره فجفاه وعاتبه على هذا الكتاب
 وقال له نحواً مما قال له أبو زرعة فاعتذر إليه مسلم وقال له :
 إنما خرجت هذا الكتاب وقلت هو صحاح ولم أقل أن ما لم
 أخرجه من الحديث فى هذا الكتاب ضعيف .

ولكن إنما خرجت هذا من الحديث الصحيح ليكون
 مجموعاً عندى وعند من يكتبه عنى ولا يرتاب فى صحتها . ولم
 أقل إن ما سواه ضعيف أو نحو ذلك مما اعتذر به مسلم إلى
 محمد بن مسلم فقبل عذره وحدثه .

تم كتاب شروط الأئمة الخمسة للحافظ أبى بكر محمد بن موسى الحازمى والحمد لله



= ذكرت ذلك كله إلا لأنه وقع بينى وبين بعض المخالفين بحث فى مسألة
 التورك فذكر لى حديث أبى حميد المذكور أولاً فأجبت بتضعيف الطحاوى له
 وقال أو يصح أن تقول الطحاوى بضعف ومسلم يصح . انه يغفر لى وله
 آمين اهـ . ولا يحط من مقداره العظيم وجود بعض ما ينتقد فيما أخرجه لأنه
 على جلالة غير معصوم .

صورة ما فى آخر الأصل من السماعات

قرأت^(١) هذا الجزء على الشيخ الإمام العالم الحافظ
النسابة شرف الدين أبى محمد عبد المؤمن بن خلف بن
أبى الحسن الدمياطى عرضاً بأصل سماعه من أبى الحسن
السعدى عن مصنفه إجازة وصح ذلك فى يوم الاثنين منتصف
شوال سنة ثلاث وثمانين وستمئة بالقاهرة وكتب يوسف بن
الزكى عبد الرحمن المزى عفا الله عنه .

أخبرنا^(٢) به جماعة من شيوخنا إجازة عن ابن البالى
وابن الحرستانى إجازة عن المزى وكتب يوسف بن
عبد الهادى .

(١) بخط الحافظ الكبير أبى الحجاج المزى صاحب تهذيب الكمال والأطراف .

(٢) بخط الحافظ جمال الدين يوسف بن عبد الهادى المعروف بالجمال بن

فهرس الكتاب

الصفحة	الموضوع
٣	ترجمة الحافظ الحازمي
٧	تراجم الأئمة الخمسة
١١	مقدمة شروط الأئمة الخمسة
١٦	أقسام الحديث الصحيح التي وضعها الحاكم . ولم يصب فيها
٢٢	توثيق الواقدي
	الثناء على الإمام أحمد في تركه التقليد حيث ذاك ابن المديني
٢٢	في تفضيل الإمام مالك على سفيان
	باب في إبطال قول من زعم أن شرط البخاري إخراج الحديث
٢٥	عن عدلين ... إلخ
٣١	الكلام على حديث «إنما الأعمال بالنيات»
٣٤	إثبات التواتر في الأحاديث عسر جداً
٣٥	باب تذكر فيه الشروط المعتمدة المذكورة عند الأئمة
٤٢	مذاهب الأئمة الخمسة في كيفية استنباط مخارج الحديث
٤٧	بحث يتعلق بترك البخاري إخراج كثير من الصحيح واعتذاره عن ذلك
٥٤	شروط الإمام مسلم وأبي داود ومن بعده
٦٢	قول الحافظ أبي زرعة في الشيخين وإنكاره على الإمام مسلم
٦٦	معتابة ابن واره مسلماً على صحيحه . واعتذار الإمام مسلم عن ذلك
٦٧	صورة ما في آخر الأصل من السماعات

من تراث الكوثري

